تحریر اقلیدس

۷۰۰
تحریر اقلیدس
بازرسی شد
۶-۳۷
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب: شرح هدایة الحکمة
مؤلف: احمد بن محمود بن محمد خزرجانی معروف بملازاده (قرن ۸)
جلد (۷۰۰) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
اسلامی
۷۰۰

والمعلول صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة لا يجابها يستلزم المعلول

الآخر فكل من المعلولين يستلزم الآخر ويتحقق التلازم واذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمتان فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى او يكونا معلولي علة ثالثة منفصلة

عنهما والاول باطل اذ لو كانت الهيولى علة فاعلة للصورة لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة

تقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى متأخرة الوجود عن الصورة بحسب الذات لما

تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا تكون الهيولى علة للصورة وهذا التقرير يندفع

الاعتراض بان التقدم الذاتي اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان

على الصورة ليلزم انفكاكها عنها وقد علم من التقرير المذكور ان الهيولى متأخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا

لتقدمها الذاتي اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها وقطعا نظم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي ذكره

هنا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلة متقدمة

بالوجود على المعلول لكن الهيولى ليست متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو

محال ثبت بهما التلازم اذ اللازم من العلية انما هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم

للانفكاك فلا يلزم من العلية الانفكاك المحال وايضا الشرطية المذكورة في الطرف وهي قوله لو كانت الهيولى علة

لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اراد بتقدمها ان الهيولى وتشخصها معا

متقدمان على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى علة لو علتها لا ينفك عن

التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد به ان المتقدم

هو الهيولى لكنها لا تنفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع اذ لا امتناع في ان يكون الهيولى

منفرد معه الصورة بالعلية وبناء تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل

لزم ان لا يكون الصورة علة لتشخص الهيولى ايضا مع ان هذا الدليل بعينه يقول به متصلا بهذا

الكلام وكذا ان كان الصورة لا بحسب وجودها الا مع الشكل او بالشكل لانها ليست علة فاعلة

للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه والا فاعلة لان العاقل هو

الهيولى فلا يتقدم بوجوب وجودها العارض من العلة المقارنة على الشكل فوجوب وجودها مع

الشكل ان لم يتوقف عليه وان توقف عليه فوجوب وجودها مع الشكل او بالشكل والهيولى متأخرة

ان الشكل انما يوجد بمشاركة الهيولى فهي اما متقدمة على الشكل او معه فلو كانت الصورة علة

للهيولى لتقدمت عليها فيلزم ان تتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم

عليه لكن الصورة مع الشكل او بعده على ما مر آنفا هذا خلف هذا ما ذكره المصنف والحق ان ذكر

معيته الهيولى للشكل مستدرك مع انه لا يطابق الواقع اما عدم المطابقة فلان وجود الشكل

العلة لما كان بمشاركة الهيولى تقدمت عليه لا محالة فلا يكون هي معه واما الاستدراك فلانه

يكفي ان يقال لو كان الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل

فتتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية مستدركا لحصول المطلوب

بدونه ولما بطل القسمان الاولان تعين القسم الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولتان

لعلة ثالثة منفصلة عنهما مقصود في ذاتها عن العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل منهما عن

الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى امتناع تأليف الجسم منهما ضرورة امتناع التأليف من الحقيقة عن اجزائه

لا ارتباط بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى مفتقرة في وجودها الى مقارنة الصورة

٢

وان الصورة ملزومة للشكل المفتقر الى الهيولى فافتقارها الى الصورة في البقاء لان الصورة الحاصلة لو

يعقبها بدل من صورة اخرى انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المفيضة

للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في الشكل وذلك ظاهر واعترض على ذلك بان

افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف لما تقرر من ان

الصورة شريكة العلة للهيولى وعلته منع ظاهر وهو ان اللازم ههنا ليس تقدم الهيولى على ذات الصورة

بل على تشكلها وهو لا ينافي العلية المذكورة فلا يتم واما الجواب الذي ذكره المعترض في حله ان شريكة العلة

هي الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل هي الصورة المتشخصة المتأخرة عن التشكل والمنحدب

مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار بينهما على الوجه المذكور دون عكسه فغير متوجه بعد قيام

الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي الى القول

بعرضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة في التشكل يؤدي الى الدور والثبوت بافتقار

الصورة الى الهيولى في التشكل فظاهر سوى لزوم الدور فانه مدفوع لا بما قاله هذا القائل فان

كون الشيء علة لقابلية العرض قائم بشيء آخر غير معقول بل بما بان اللازم مما فرضناه هو افتقار تشكل كل

منهما الى ذات الاخرى فقط انه ليس بدور قال فصل في المكان اقول لما فرغ من تحقيق

ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني

البحث عن الامور العامة للاجسام الطبيعية فبدأ بما هو الاشهر منها وهو المكان فتحقيق

ماهيته اولا في هذا الفصل وبيّنت انيته بعد ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل ونحن نريد

ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم

٣

لو شئ من شانه ان يثبت اليه الجسم بكليته وان يكون ظرفا للجسم وان يمنع مثلا يعني جواب السؤال عن الجسم
بانه يكون كما يقال ابن الماء فيجاب بانه داخل الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصه
بالمكان والاشتراكها بينه وبين سائر ما يتبع فيه الحكم عن المقولات جدلا بان يسقط منها شئ درجة الا
عتبار اسقاطا يندفع به الاعتراض الوارد عليها بنوع التعسف الملتزم في جوابه قال بعضهم وقال الكون
خاصة لازمة شاملة لافراده وهو بعينه موضوع وصح بذلك لان نوع لم نزاع في تحقيق الماهية حصلوا
فهو قوله جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين الفاضلين انه نظروا اعلى ومن تبعهم الى ان ذلك
الشئ هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فالسطح الباطن من الحاوي
هو الشئ الذي ينسب اليه الجسم المحوي بكليته كما يقال كرة النار في مقعر فلك القمر وذهب اخرون
الى ان ذلك الشئ هو الخلاء ثم افترق هولاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون تزعم ان الخلاء
الذي ينسب اليه الجسم هو بعد موجود في الخارج مجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية
ويسمونه البعد المفطور وفرقة تزعم انه لا شئ محض وهم المتكلمون القائلون بان لكل جسم فراغا
موهوما موافقا للجسم في المقدار والشكل مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومعنى
الفراغ الموهوم هو الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم كالفضاء المشغول بالماء او
الهواء في داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشئ الذي من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له
عندهم وبهذا الاعتبار جعلوه حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه جعلوه خلاء فالخلاء عندهم
هو هذا الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا محضا بالضرورة لان
الفراغ الموهوم ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به

فاذا لم يشغله جسم كان لا شيئا محضا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء هو الفراغ
الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ الموهوم من غير ان يعتبر معه حصول الجسم
فيه او عدمه واما انه لا يعتبر فيه الحصول فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول جسم فيه بالفعل يلزم
ان لا يكون الفراغ حيزا طبيعيا اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه لكن يعتبر عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزا
طبيعيا فينقطع نسبة الحيزية بينه وبين الجسم ولا تطلب الجسم بطبعه الحصول فيه او طلب الحصول بالطبع
لتلك النسبة والنزاع من الحكماء والمتكلمين وانه في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء يطلبون الى استلزمه
لامتناع كل من الفراغ الموهوم والقيد السلبي اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد المفطور
بعينه وهو ممتنع واما القيد السلبي فلانه يقتضي ان يكون ما جعلوه فراغا موهوما لا شيئا محضا وهو ابطال
ممتنع مما لا يمكن بيانه عن قرب والمتكلمون ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ
الموهوم وان لم يحكموا بوجوده متبرئا عن تداخل الابعاد وبامكان القيد السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود
جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث بل افصلهما بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا وقد ثبت هذا التحرير
فنقول لما كان المذهب الاول هو المختار عند المصنف اراد ان يثبته في هذا الفصل فقال المكان اما الخلاء
او السطح الباطن المذكور والاول باطل بمعنييه الذين اما المعرفة فيستحيل الاستوا حيث لا يتصور شئ سواهما
موجود في الظاهر المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان المكان موجود ولا شئ من الخلاء بموجود فلا شئ
من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان مشار اليه بهنا او هناك بحسب الخارج وكل ما هذا شانه فهو موجود واما
الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشئ المحض الذي هو الفضاء الموهوم فراغه عن شغل الجسم كما ذهب اليه المتكلمون
او بمعنى البعد المجرد من المادة على ما ذهب اليه افلاطون واياما كان فهو ممتنع ولا شئ من الممتنع بموجود واما امتناع

الخلاء بمعنى اللاشئ المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة كونه لا شيئا
محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان فان الفضاء بين الطرفين الجزء
اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لا شيئا محضا فيمتنع صفة
كونه لا شيئا محضا وامتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشئ المحض
واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان لذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله
فيها لما ان الغني لذاته عن المحل يمتنع حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما يتم
ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يثبت بعد قال فصل في الحيز الاولى لكل نوع من انواع
الجسم الطبيعي عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز لا محالة فحصوله في ذلك
الحيز اما ان يكون لطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له
اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما المركب فحكمه في الحيز حكم البسيط
الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم
واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما
او لا يحصل في شئ منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك الحالة اما ان يطلب الحيز الذي
لم يحصل فيه او يهرب عن الذي حصل فيه المهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا
لان غير المطلوب طبعا لا يكون حيزا طبيعيا واما الثالث فلانه في تلك الحالة اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون
على سمت احدهما او يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وعلى الثالث
يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه واذا بطل اقسام الثالث بطل كلها

بطل المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المطلوب واعلم ان المكان والحيز في اصطلاح
الحكماء لفظان مترادفان اذ ما يستعملونهما في معنى واحد وهو السطح الباطن المذكور وظاهر قول المصنف فصل
في المكان وفصل في الحيز مشعر بتغايرهما بحسب المعنى لكن اقتصاره على بيان ماهية المكان في الفصل المتقدم وبيان حكمه
لا الاحكام في الفصل الثاني من غير التفات الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء فيكون او
اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام وايراده لفظي المكان والحيز
في الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان حمل كلامه على اولى الاحتمالين فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم واما معنى
آخر لم يبينه باصطلاح جديد اخترعه وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه
تاركا لما هو واجب عليه من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستواء المذكور وتفسيره بما له الوضع لذاته
وللحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه تفسير بعد تحقيقه اخص محل النزاع او الحكم ان يقول ما له الوضع لذاته والحاصل
فيه بسببه هو السطح الباطن كما عرفت وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الاحتمالين
يلزم بطلان كلمة الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المجرد عنه اللهم الا
ان يقال المجرد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء لشهرته وبالجملة كلام المصنف ههنا لا يخ
عن الاضطراب قال فصل في الشكل اه اقول قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب
احاطة الحد الواحد به كالشكل الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود كما
لاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام
الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل وكل مشكل فله
شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فظاهر من البرهان القطع

قوله في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي
اما ان كل جسم فهو متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل لانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا
ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر لكان على شكل وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لكن
الثاني باطل لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو طبيعة وهو المطلوب

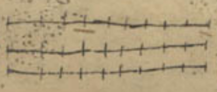
على تناهي الابعاد وآما الثانية وهي قولنا كل مساه شكل فلان كل متناه لابد ان تحصل له عند تناهيه
نهاية واحدة او نهايات كثيرة تحيط به وتحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة وهي الشكل فيكون مشكلا
لا محالة وآما الثالثة وهي ان كل شكل فله شكل طبيعي فلان كل مسكل فله شكل معين بالضرورة والقواسر
السبب لما ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان تحصل له من طبعه او من القواسر والثاني منتف بالفرض
فتعين الاول فيكون طبعيا اذ لا نعني بالطبعي الا ما تحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم فله شكل
طبعي وهو المطلوب قال فصل في الحركة والسكون اقول لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم
الطبيعي من حيث هو جسم طبعي وهي مع السكون متقابلان تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا
الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي
هو عدم في التعريف لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على
سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده
بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود
الكامل الذي ليس له كمال منتظر كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة
من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج بالقوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو
الكون كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة لا على
التدريج وهو الحركة فثبت ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف
للقدماء من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة
على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرف بالحصول في الزمان الذي يعرف بانه مقدار الحركة فيلزم تعريف الحركة بالتدريج

يكون دوريا واجاب عنه بعض المتأخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي
التصور او انه متوقف على الحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة فعدم الحركة عما ليس من شانه
الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا فهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك
فانه متحرك لا بالجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية
فبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال
الجسم من كمية الى اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلاثة على تناسب يقتضيه
طبيعته بسبب تداخل اجزاء متصلة من خارج في اجزائه الاصلية وآما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار
الثلاثة على تناسب بانحلال بعض اجزائه الاصلية فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار زائد والذبول بالعكس
وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته من برودته الاصلية الى السخونة بملاقاة المسخن
مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي
حركة الجسم من مكان الى مكان آخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من
وضع الى وضع آخر فان المتحرك على الاستدارة انما تتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه ملازما لمكانه
غير خارج عنه قطعا وباعتبار العروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان تكون
عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له بواسطة عروضها
لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم باعتبار
المبدأ الى ثلاثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان تحريكه له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة
قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكه مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة

بسبب اختلاف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج ونقول ايضا
ان كل حركة فهي اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما
ان تكون مستفادة من خارج او لا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج
فاما ان يكون لها شعور او لا تكون فان لها شعور فهي الحركة الارادية
وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كان مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية

حصل في الزمان او الوصف حركة واقعة في مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها وانقطعتا في الآن
وجدت البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان وهو ثابت اذ لو وجد اجزاء المقادير معا لكان امكان معدوم غير ثابت وهو المعنى من الزمان وهو مقدار الحركة
لانه لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة او الهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة قارة فهو مقدار الهيئة غير قارة
وكل هيئة غير قارة هي حركة فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية

المصادرة من الحيوان بارادة والا فهي طبعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل قال فصل
في الزمان اقول في هذا الفصل ثلاثة مطالب الاول التنبيه على انية الزمان اي تحقق ماهيته
الثالث تنازل تركموه اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احديهما سريعة
والاخرى بطيئة في هذا الفرض نجد الحركة السريعة تقطع مسافة اطول من المسافة التي تقطعها البطيئة
فلا شك ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا يقطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة ويقطع المسافة
التي هي اقصر بالبطء المعين يعني انا نورك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا يتسع لقطع المسافة الاولى
بالسرعة المعينة ويتسع لقطع المسافة الثانية بالبطء المعين فان قيل فرض الحركتين في هذا الفرض
اما يجد في توضيح انية الامكان او في بيان انه قابل للزيادة والنقصان مع انيته او لا مر آخر والاول
مستلزم للاستدراك في فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة
كان بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني ان نسلم ان لو كان في الفرض المذكور
امكانان مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والاخر بين اخذ البطيئة وتركها وليس
كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي اختلاف الامكانين بالزيادة والنقصان
والثالث غير متبين ظاهر من بيانه لنتكلم عليه قلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض
الحركتين لدفع وهم يرد على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا
ان بين اخذها وتركها امكانا يتسع لقطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك هو الحركة
نفسها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور ظهر ان بين اخذ السريعة
وتركها امرا موجودا يتسع لقطع المسافتين بالمطابقة احديهما المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة



لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان
زمان وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده
بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد الزمان
زمان هف متن

بالبطء المعين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما يتسع لقطع المسافتين بالسرعة
المعينة والبطء المعين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان حال في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ
او الترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها لا بد ان يكون متفاوتة بالزيادة
والنقصان وغير ثابت اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء الامكان قطع المسافة هي امكانات اجزاء
قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة لان اجزاء قطع المسافة هي
قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة
وهي غير مجتمعة لان قطع النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع مع قطع النصف الاخر منها ضرورة ان المتحرك
ما لم يفرغ من قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ في قطع النصف الاخر منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود
امكانا متقدرا غير ثابت ولا نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب وآما الثاني فهو
ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم او لهيئة من هيئاته القارة
او لهيئة غير قارة لا جائز ان يكون مقدار الجسم لان ذا المقدار ليس الا الجسم ومتابعته ولا يجوز ان يكون مقدار الجسم او لهيئة القارة لان
الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا للجسم او الهيئة القارة لزم ان يكون غير القار مقدار القار وهو
مع لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره اللازم له فان مطلق المقدار لازم لشيء ذي المقدار وهو ظاهر و
اذا ثبت انه ليس مقدار الجسم ولا الهيئة القارة تعين انه مقدار لهيئة غير قارة للجسم وليس الا الحركة فالزمان
مقدار الحركة وهو المطلوب وآما الثالث فهو ان الزمان لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية او نهاية وهو
محال اما الاول فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
وهذا هو القبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا بالزمان فيكون عدم الزمان قبله

بالزمان فلم يلزم ان يكون للزمان زمان وهو محال واما الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان عدمه بعدية لا توجد مع القبلية وهو ح لمثل ما مرّ من البيان واذا بطل الثاني بنفسه بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب ونحن نقول ان معنى القبلية الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية كعدم الزمان بالنسبة اليه لا يستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الآخر قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان انما يكونان بالذات لاجزاء الزمان واما كونهما لغيرها فانما هو بواسطة وقوعه فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون لانهما من اجزاء الزمان او لانهما واقعان فيها والاول مح والثاني لازم ان يكون الشيء وعدمه مجتمعين وهو بين الاستحالة فتعين الثالث وح اما ان يكون الزمان الذي عين الزمان الاول وهذا اشنع لاستلزامه كون اجزاء الشيء طرفا له وللعدمية وهذا ظاهر او غيره فيلزم ان يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان آخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل سالما عن المنع قال الفن الثاني في الفلكيات اقول لما فرغ من مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث الفن الثاني رتبه في الفلكيات وكرّره على فصول فصل في اثبات استدارة الفلك والتقدم على اثبات المطلوب يحتاج الى تمهيد وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات الست التي تقع اشارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداده الطولي حال

كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين وهو الغالب من نهايتي امتداده العرضي يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي منهما الظهر منهما خلف آنستان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما ليستا بمجرد الاضافة اليهما فانهما خارج عنهما وهما لا يتبدلان لان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان حالتي الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدل لان الطرف فوقه الفوق ما يسار رووجه مما يلي راس الانسان ولا تحته التحت ما يسار ووجه مما يلي قدمه في الوضع الطبيعي للانسان فلو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربعة الباقية فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل اعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت معها اضافة الى شيء تارة فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الى الافق فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا تتبدل بتبدل تلك الاضافات فان الشمس مثلا الحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعة مما يلي اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها مما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين واذا تمهدت هذه المقدمات فحتى بنا الآن ان نرجع الى اثبات المطلوب فنقول لما كان كل واحد من الجانبين الحقيقيين اعني الفوق والتحت موجودا ذات وضع غير منقسم في امتداد ما اخذ الحركة اي في الامتداد الذي يأخذ ويقع عند الحركات المستقيمة

كان الفلك مستديرا لكن المقدم حق والثاني مثله اما انهما موجودة ذات وضع فلو لم يكن موجودة ذات وضع لامتنعت الاشارة والتوجه اليها لانها لو لم يكن موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها لان الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيلة وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شيء ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما مح لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ثابتة ممكنة لوقوعها فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليهما ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق وبعضها يتحرك الى جهة السفل فثبت ان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين موجودة ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ما اخذ الحركة فلانها لو انقسمت فيه فلا اقل من ان يكون له جزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او يستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي الحركة بوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة فحركته في هذه الحالة اما الى المقصد او عنه فان كانت الى المقصد لم يكن الاقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير وان كانت عنه لم يكن الابعد منهما لكن المفروض انهما جزآن لها هف فثبت انها غير منقسمة وبه تم بيان المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات وضع فلا يخلو اما جسم او جسماني لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في ما اخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات فهي اذن موجودة جسمانية متعلقة بمحل منعينة الوضع في ذلك المحل فتعين وضعها اما ان يكون في خلاء او في ملاء والاول مح لاستحالة الخلاء وتعين الوضع الموجود فيه مستحيل واما ان يكون في ملاء متشابه اي في داخل جسم واحد وهو ايضا مح لاستلزامه

عدم اختلاف الجهتين بالطبع فرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفان بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احدهما ويترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما بالطبع فان قبل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان تحدد همامعا في ملاء واحد متشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين قلنا تحددهما اما ان يكون بحد واحد متشابه او في ملائين مختلفين والاول يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرناه والثاني يستلزم عدم تعينهما لان كل واحد منهما يتحدد في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء الواحد متشابهة وتعين شيء من تلك الحدود لان يكون جهة منها دون سائر الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لكونه تلك الجهة فيبقى الجهتان غير متعين لكنهما متعينتان هف واذ قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان ومتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متحصلة به فالملاء الذي يتحدد به الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا وجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانها غاية البعد عن المحدود واذا لم يكن غاية البعد عنه بل كانت حدا آخر من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد الابعد بالنسبة الى الحد الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول مح لان جهة الفوق هي جهة القرب من المحدد وتعين ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فيدل السفل فوقا وهو خلاف ما ذكرنا ان الجهتان حقيقيتان لا تتبدلان اصلا وغاية البعد لا يتحدد بالجسم الذي ليس









بكرة ان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد
الخارج عنه ليس بمحدود فاية ما الجسم الكرى ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل فيه ليس بمحدود به
فلانم ولكن فاية كما تمكن ان يعرض في داخل الجسم الكرى النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يعرض
بعرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة تتساوى ابعادها عن سطوحه وخطوطه وزواياه فتساوى
بعد المركز عن سطح الكرة في جميع الجوانب فهذه النقطة تكون غاية البعد في الجسم المكعب فيحدد به
البعد الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل في المكعب والنقط التي
تعرض فيه مالم تعين النقطة الوسطى الى كل واحد من تلك السطوح كلا ابعد من النقط الوسطى بالنسبة
الى السطح المقابل له فالنقط الوسطى لا تكون غاية البعد بالنسبة الى السطح ما فلا يوجد في المكعب
نقطة هي غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد كرى والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه
من المركز واختلاف تلك النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء الموهومة في المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور
الموهومة الغير المحققة فيكون المركز غاية البعد في الجسم الكرى فيتحدد بمحيطه جهة القرب فيه وهي الفوق
وبمركزه جهة البعد عنه وهي التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن كريا لا يتحدد به الا احدى
الجهتين فاذا فرضناه يتحدد الجهتين لا يكون محددا لهما هف فمحدد الجهات على تقدير كونه جسما واحدا
يجب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا ببعض اولا
والثاني يوجب ان يتحدد بكل واحد من هذين الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنها فلا يتحدد بشيء
منهما لانه لا يعرض حد فيما بينهما في الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد فيه حد آخر هو ابعد من الحد المفروض اولا
بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد الجسمين المتباينة الى عند الآخر هي غاية القرب من الآخر فلا







فلا يوجد في الامتداد الواصل بين الجسمين غاية البعد عنهما فلا يتحدد بهما غاية البعد والاول وهو ان يقال لو كان
تحدد الجهتين بجسمين لا يحيط احدهما بالآخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما
فلا يتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما وايا ما كان فهو
لا يتحدد بهما واما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج من الجسم غير متحدد به واما الداخل فلما ذكرنا ان جهة
البعد هي غاية البعد وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية البعد من الآخر لان البعد الداخل في
احدهما خارج من الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة معينة
بل جهتين مختلفتين لان كل قرب من الجسمين يخالف قرب الآخر لكن الفوق جهة واحدة معينة يقصدها بعض
الاجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الآخر فلا يكون جهتين مختلفتين يتحدد كل واحدة منهما بقرب جسم من الجسم
الذي يتحدد بقربه الاخرى فان قيل لا حاجة بنا في تحديد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي فيه اعتبار القرب
بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج
الى اعتبار البعد ولئن البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبره معتبر ام لا والبعد عن احد الجسمين
لا يلزم ان يكون قربا من الآخر لاحتمال وقوعه في وسط حد الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس
قربا من الآخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس الا الفوق والتحت
فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة لو لم يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط
بعضها ببعض وبه يحصل المطلوب لان المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون كريا اولا فان لم يكن كريا لا يتحدد به
الا جهة القرب منه واما جهة البعد عنه فلا يتحدد اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون
مركزه غاية البعد عنه لكن مركز المحاط ليس غاية البعد من المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط وان كان



المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر تقريره ويقع المحاط حشوا لا دخل له في التحديد فثبت
ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة كان المحدد بها جسما
كريا ولزم منه كرويته ذلك الجسم الكرى محيطا بالاجسام المستقيمة الحركة لتحدد به جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام
فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فقد ثبت ان الجهة
الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة كان الفلك كريا وهذه
الجهة على المطلوب وهو استدارة الفلك قال فصل في ان الفلك بسيط اقول الجسم اما بسيط او
مركب لانه اما ان يكون متألفا من اجسام مختلفة الطبائع او لا يكون كذلك والاول هو المركب كالمواليد
الثلاثة المتألفة من العناصر الاربعة المختلفة الطبائع والثاني هو البسيط كالعناصر الاربعة فان كل واحد
منها لم يتألف من اجسام اخر مختلفة الطبائع والمقصود من هذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى
المذكور فان الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا وجزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا
وجزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك يحدد الجهات لما ذكرنا في الفصل
السابق على هذا الفصل وكل ما هو يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة
طالب جهة وتارك جهة اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكونان
بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان تحددها قبله فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة
وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى فهي ان كل ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه
لو كان مركبا لكان كل واحد من البسائط اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكرة او القسري والقسمان



باطلان اما القسم الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات متلاقية بسطوحها في فرج تقع على خلاف
تلك الكرات فلا يحصل من تلاقيها للفلك سطح واحد كرى متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح واجب الحصول
للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال تلك الفرج مملوءة بجسم فغير معقول لان الجسم المالئ ان لم
يكن على شكل الطبيعي كان جزءا من الفلك على شكل القسري فيندرج في القسم الثاني وان كان على
الشكل الطبيعي الكروي واحدا ان كان بسيطا او مجموع كرات متلاقية ان كان مركبا وايا ما كان لا يملأ الا
الجسم تلك الفرج وهذا ابين لا خفاء فيه واما القسم الثاني فلان كل واحد من تلك البسائط او بعضها لو كان
على الشكل القسري لامكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة
المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتا وجزءا وهذا القيد اعني قولنا ذاتا وجزءا عناية قدمنا ما يحتاج اليه لدفع الاعتراض بان قبول اجزاء
الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول الكل بها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط على الاشكال القسرية
فان القضية تفيد ان قبول الاجزاء الحركة المستقيمة خلف ايضا قال فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة
اقول المطلوب في هذا الفصل اثبات احكام ثلاثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدأ
ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه مبدأ ميل مستقيم اما الحكم الاول فالبرهان
عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين وهو محاذاة معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول
هذا الوضع له ليس من مقتضى طبعه وهو الامر المشترك بين الاجزاء لان هذا الوضع لا اشتراك فيه في الطبع اذ
لو لم تشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة تقتضي وضعا معينا ومحاذاة معينة يلزم
كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هذا خلف فثبت ان الاوضاع

الحاصلة لاجزاء الفلكيات من مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا واما ثانيا فلان الطبيعة الفلكية
وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
وقد بينا بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما ثالثا فلان الفلك
ذو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل حالة في الجسم مغايرة للحركة
تقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عائق وتقبل مقاومة لها بوجوده دون زمانه كالحجر المرفوع
باليد والزق المنفوخ المسكن تحت الماء واذ قد علمت هذا فلنرجع الى تقرير البرهان بان
نقول لا بد ان يكون الفلك ذا مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان
التالي بما ذكرنا من البيان يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير
لم يقبل الميل المستدير بالقسر من فاعل خارجي فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل اما ان يكون طبعيا او قسريا
فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة في احداثها الحركة وامتناع حدوث المعلول
عن العلة التي لها آلة في احداثها بدون تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة هو المعني بكونه قابلا
للحركة المستديرة فثبت الملازمة واما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير
بالقسر من فاعل خارجي لانه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة مانع خارجي لان
طبعه المقسور تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا عائق من داخل وهو الميل الطبعي
ولا من خارج لفرض عدمهما واذا وقعت تلك الحركة بتلك القوة القسرية في مسافة معينة فلا بد من ان يقع
في زمان معين لامتناع وقوع الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما آخر يحرك بتلك القوة القسرية تلك المسافة
بعينها وفيه ميل طبعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فلا بد للحركة ايضا من ان يقع في زمان لا محالة ويكون

ويكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبعي معاوق
اذ لو تساويا لزم كون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال ولا بد ان يكون بين الزمانين نسبة مقدارية
لكون احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل مقدارين من نوع واحد
لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية فلو فرضنا جسما ثالثا مساويا للجسمين السابقين في الامور
المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل
ذي الميل الاول نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول لزم ان يكون مسافة حركة
هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة عديم الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد
سرعة بحسب انتقاص المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في السرعة
لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة فكلما انتقص الميل بذلك المقدار ولم تزدد الحركة سرعة
فيؤدي انتقاص الميل بالمقدار المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير زائدة في السرعة
عما فرضناه معاوقا من الميل لا يكون معاوقا هف وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم تزدد السرعة
لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة وان اردتم به انه لا يكون لذلك المقدار تاثير اصلا سواء كان
اسقاطه اول مرة او مرارا متعددة فهو ممنوع اذ اللازم من عدم ازدياد السرعة باسقاطه اول مرة ... وان اردتم
انه لا يكون للمقدار المسقط اول مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون له تاثير عند انضمامه الى امثاله
فلا يصح قولكم فكلما اسقط الميل بذلك المقدار لم يزد الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة ان الميل
المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية الضعف له اثر في المعاوقة غاية ما في الباب ان
معاوقته يكون ضعيفا ايضا فكلما انتقص شيء من الميل ازدادت السرعة لا محالة اذ لو لا ذلك لم يكن الميل معاوقا فاس

من حيث انه ميل مخالف وقد ثبت انه كذلك هذا خلف ثبت ان انتقاص الميل يوجب ازدياد
السرعة وازدياده يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في ذي الميل الثاني وازدياده في ذي الميل
الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني وتنتقص في ذي الميل الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول
الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل
الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه اذا اتحدت الحركتان مسافة واختلفتا
سرعة وزمانا كان طول الزمان في احدهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة في احدهما وازديادها
في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة
عديم الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة واحدة واذا استوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوت
السرعتان اذ لو لم تتساو السرعتان لا تبقى تساوي نسبتي سرعة واحدة اليهما اذ الشيء الواحد لا يساوي
نسبتاه الى شيئين مختلفين يوضح ذلك اعتبار هذا في الاعداد فيلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني
وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني وعديم الميل في زمان حركة عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما
لان تساوي الحركتين سرعة وزمانا يوجب تساوي المسافتين فالحركة مع العائق وهي حركة ذي الميل
الثاني كهي لا معه وهي حركة عديم الميل هف ونقول ايضا لو حركت الاجسام الثلثة على الوجه المذكور لزم
وقوع حركة الجسم الثالث بتلك القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول الزمان
وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت الحركة بطؤا وازداد الزمان طولا

ضعفا

وكلما ازداد الميل ازدادت الحركة سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الآخر في القوة و
الضعف كان الزمانان متساويين في الطول واذا كان احدهما ضعف الآخر في القوة فكان الزمان
الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني الى
الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض واذا ثبت المقدمتان
لزم ان يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لان زمان
ذي الميل الاول مقدار واحد ونسبتي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني اليه متساويتان فكلما
تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران والا لزم عدم تساوي النسبتين
فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال وهذا الخلف لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثاني
الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول لانه ممكن ولا يلزم من فرض الممكن
محال اما الاول فلان الميل قابل للانقسامات العددية مثل التضعيف والتثليث والتربيع الى
غير ذلك من الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول وكل نسبة عددية
يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة التنصيفية والتثليثية والتربيعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة
الاعتبار بين الميول واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن ملزوما للمحال وهذا يبطل
الملازمة لاستلزامه امكان وجود الملزوم بدون اللازم فثبت ان المحال المذكور انما لزم من فرض حركة
عديم الميل فيكون محالا فلا يكون قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان الفلك لو لم يكن فيه مبدأ
ميل مستدير لم يقبل الميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات الباقية قد مر بيانها فتم البرهان

واعلم ان حركة الجسم ذي الميلين بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان مجالا لان ما كان الحكم
المذكور لم يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي بالقسر ممكن
بل واقع كما في العناصر الاربعة فانها ذوات ميول طبيعية تتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية
واعترض على هذا البرهان من وجوه احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين تساوي زماني
عدم الميل وذي الميل الكائن وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل الكائن الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة
الميل الكائن الى الميل الاول ممنوع مع ما يذكر في اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم تنقص الحركة بعض اقدار من
الزمان ان اشتركت الاجسام الثلاثة في ذلك القدر من الزمان ويكون لكل واحد من الاخرين قدرا آخر من الزمان بحسب
على حسب ميله فلا يلزم تساوي زماني عدم الميل وذي الميل الكائن وذلك مثلا اذا كان مقتضى الحركة من الزمان
في الغرض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلاثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى
يكون زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الكائن بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصف ساعة وزمان
عدم الميل الا ساعة اقتضتها نفس الحركة لعدم الميل المعاوق فلا يلزم تساوي الزمانين واحسن هذا
الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان بل الحركة لا تستدعي وقوعها الآن لا تقتضي
الآن زمانا من الازمنة واما خصوصية الزمان فانما هي باعتبار الميل وامور اخر لا تنفك الحركة عنها في الفرض
المذكور ليس مقتضى الحركة الا قدرا آخر من الزمان بل الزمان المطلق فمقتضى الحركة في الميل الاول ليس الا
مطلق الزمان واما الساعتان فهما من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول يقتضي ان يكون الزمان
الذي اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص ومقتضى الميل الكائن هو ان يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان
عدم الميل ساعة ساعة فلم يلزم تساوي حالتي الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نسلم ان الحركة لا تقتضي الا

قدرا معينا من الزمان لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه لا يفيد في الجواب لان هذه المقدمة وقعت
في كلام السائل سندا للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع
الملزوم لا يوجب دفع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع
المنع لكن لا نسلم ان دفع هذا السند مطلقا يوجبه وانما يندفع المنع ان لو لم يكن
للسائل سند آخر اقوى من الاول ولكن ههنا سند آخر اقوى وهو ان ذا الميل
الكائن شارك عدم الميل في الحركة وسائر ما يتبعها لا تخالفه منها الا بالميل الموجود
في احدهما دون الآخر فاذا اقتضى عدم الميل ساعة من الزمان يشاركه ذو الميل الكائن
فيها وله قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين
وهذا الاعتراض انما يرد على التقرير الثاني الذي لا يطابق المتن واما التقرير الاول
المطابق لمتن الكتاب فلا ورود لهذا الاعتراض عليه وهذا ظاهر وثانيها انا لا
نسلم انه اذا تساوى حركة ذي الميل الكائن حركة عدم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العائق
كهي لا معه انما يلزم ذلك ان لو كان الميل الكائن عائقا معاوقا ولا يجوز ان يكون الميل
الكائن بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تاثير في المعاوقة فلا يكون عائقا وهذا
الاعتراض مندفع بما اثبتناه من ان ازدياد سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل
المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في
المعاوقة انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجية العارضة للجسم المفروض
انتفاء الموانع الخارجية فسقوطه ظاهر اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف الميل انما يكون بحسب

صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب اسبابه الاجزاء كما في القطن المندوف
واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه عائقا بل
انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم لصغره خلاف
المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون الميلين على نسبة
الزمانين ان يكون من فرض حركة عدم الميل لجواز لزومه من المجموع من حيث هو
مجموع فلا يلزم استحالة حركة عدم الميل ولا الخلط واجيب عن هذا
بان المحال اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته لا بد ان يكون
لاستحالة احد الجزئين وليس لاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين
فتعين ان يكون لاستحالة حركة عدم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ
لا يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين
مع استحالة المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان
كل منهما والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد
الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع
واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وفيما نحن بصدده
لا استحالة بصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين لاستحالة احد الاجزاء
وهو حركة عدم الميل فيلزم المط واما الاعتراض بان اللازم من الحجة ليس
الا وجوب اقتران الحركة مع ما هو اعم من الميل وغيره لان المحال المذكور هو كون

الحركة مع العائق كهي لا معه واللازم منه استحالة ليس الا ان الحركة لا تخلو عن عائق ما ولا يلزم ان يكون
ذلك العائق ميلا لجواز كونه عائقا خارجيا والجواب بعنوان ان الحركات الثلاث لما فرض اشتراكها في عدم
العائق الخارجي ثبت ان التفاوت بينها بكون بعضها مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا بحسب المعاوق
الداخلي الذي هو الميل فجوابها خبط ظ لانه قد ثبت من البرهان ان المحال المذكور انما لزم من فرض حركة عدم الميل
ولزم من هذا استحالة حركة عدم الميل ووجوب اقتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا هو المط لا المستفاد منه
واما الحكم الثالث وهو ان الفلك ليس في طبعه ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان
الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع مختلفة بل له طبيعة واحدة مقتضية
للميل المستدير فان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة لامرين متنافيين
لان كل جزء من اجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذاة معينة وطبيعة الفلك بالميل
المستدير تقتضي الانصراف عن ذلك الوضع فلو كان في طبعه ميل مستقيم يقتضي التوجه الى
ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان
فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين وانه محال هذا هو تقرير هذا الدليل وعليه
اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرطي الخروج
عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي طبيعته
بتوسط احديهما الميل المستدير والانصراف وبالاخرى الميل المستقيم والتوجه
واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء
شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه

لما لم يكن الآبا لحركة اقتضت الحركة في اقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي فاقتضاؤها السكون ليس معناه لان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحالة اذ السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم تقتضي الطبيعة العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي فاندفع الاشكال هذا ما ذكر في الجواب والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال لا نم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم استحالة اقتضاء الطبع الواحد امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه واقع في الطبع العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع فحينئذ يندفع بارتفاع السند ويصح الجواب المذكور واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب كونهما قسريين وهو خلاف المعروض فتعين استنادهما الى الطبيعة وهو المنتقض فيعرف سقوطه بالتقرير الذي اوردناه في الجواب عن النقض وكذا الاعتراض على اصل

الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف بالشيء الى شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركزه حال كونه في الوضع الطبيعي الميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الوضع الطبيعي ساقط ايضا لان المراد بالميل المستقيم الذي يقتضيه طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول مع ان طلب الموضع مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له فبطل الثاني وهو مستلزم للتوجه والانصراف بالشيء الى شيء واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا الفصل لان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء ومشاجر ولولا مخافة ملل الاصحاب لاشبعنا منابتها الكتاب فوائدها فيها قوة يقيس لاولي الالباب والله هو ولي الرشاد وبيده ازمة التحقيق والسداد **قال** فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق

اقول هذا الفصل يشتمل على دعويين الاولى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون هو حصول الصورة في المادة بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها والثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا شيء من محدد الجهات ان يقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد واما الصغرى فقد مر بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج ان لا شيء من محدد الجهات بقابل الكون والفساد واما الصغرى فقد سبق في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي لما تبين في الفصل الخامس من الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة

لان صورته الكائنة اما ان تكون في حيز غريب فتميل ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل به الحركة المستقيمة وينتظم الحجة على المطلوب هذا ما قاله الشرح في هذا المقام وفيه نظر لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور فلا نم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكر في دليله اعني قوله كل جسم له حيز طبيعي ممنوع وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموهوم او شيئا آخر فهو بينا فساده مما سبق ولا نم ايضا ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما يستدل به على ذلك اعني قوله الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان ممنوع لا بد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما يلزمه من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في اقتضاء تلك اللواحق او لا فان شاركتها فيه فلا تمايز بينهما بحسب الحقيقة بل هما من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام

ولئن منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة منها او المستديرة وكلاهما محال اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة الى جهة ويتحرك البعض الاخر الى جهة اخرى كالثاني للاول او يسكن لكن منشأ الافاعيل المختلفة مستحيل على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضي الاشياء غير مختلفة واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم الآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل عن النفس الفلكية بالارادة **قال** فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة

اقول المطلوب من هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية للفلك وتقريره ان نقول لا شك ان الزمان موجود ومقدار للحركة فلا بد هناك من حركة تحفظ وتقوم هي بها فتلك الحركة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة والاول محال لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة فتلك الحركة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان ان كانت واقعة في سمت واحد ولا يكون لها رجوع من ذلك السمت ولا انعطاف فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان وهو ضرورة السخافة واما ان لا يكون ذاهبة الى غير النهاية وهو ماد غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناهية وقد ثبت استحالته

وان كانت راجعا او منعطفا كان نهاية الحركة طرفا له او صل الجسم المتحرك
بتلك الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فهما حركتان مختلفتان بالجهة احديهما
الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع او الانعطاف وثانيتهما الحركة المبتدئة
من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف فيلزم انتفاء الحركة الاولى بالسكون
لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا فيلزم انقطاع الزمان وهو محال وانما قلنا
ان بين كل حركتين مختلفتين لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للمتحرك الى
الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول
لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه
اثر الفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل
وهو ظ فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل
موجود حال الوصول فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل للوصول لا يكون موجودا
حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين في حال واحد فحال الوصول الذي
يوجد فيه الميل الاول الموصل غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول
ولكل واحد من الميلين آن فان لكل واحد من الوصول وزواله آنا اذ لو كان الوصول
زمانيا كان حال الوصول زمانا منقسما ففي طرف من ذلك الى بعض منه لا يكون الجسم
المتحرك واصلا الى الجهة والا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون ذلك
الطرف من زمان الوصول [illegible] زوال الوصول آن قبل الميل

سبب للحركة موجود معها من بداية المسافة الى نهايتها فيكون الميل زمانيا كالحركة
فكيف يكون آنيا والاستدلال على آنية الميل بآنية الوصول وزواله غير صحيح لانا
لا نم ان الوصول آني فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا
ذلك لكن لا نم ان آنية الوصول يستلزم آنية الميل لابد له من دليل قلنا المراد بالوصول
الآن وزواله حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهر مع ما ذكرنا من البيان
والمراد بالميلين انه الميل الاول بقيد كونه مزيلا للوصول ولا شك ان آنية الوصول
وزواله يستلزم آنية الميل بحسب الوصفين المذكورين فصح الاستدلال بآنية الوصول
وزواله على آنية الميل واندفع الاشكال واذ قد تبين ان لكل واحد من الميلين آنا فان
آن الميل الاول غير آن الميل الثاني فلا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم
تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه
تألف الحركة والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة كلها
متطابقة فتخالف كل واحد منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين كذلك وان يكون
الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا فيه لكان اما الى الطرف
المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في مثل الزمان وقد فرضنا انه
واصل هذا خلف او عنه فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضنا آن زوال
الوصول هذا خلف فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة
والدائرة لا تنقطع من الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلا اراه [illegible] في [illegible] الدوام [illegible]

حركة الفلك فيكون هي الحافظة للزمان فيكون دائمة وهو المطلوب واورد على
الوصول في البرهان مع الوجه الذي قررناه ما حاصله ان الوصول هنا آن او زمان
وانا جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان والا
ستدلال بانعدام الزمان على انعدام الوصول ثم على انعدام الطرف والزام
الخلف بعدم الوصول الى الطرف عند الوصول الى احد طرفيه فتعسفات
ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجه لزيادة الاستدراك ومع هذا لا نم الا
ستدلال على انه الوصول لعدم ظهور الخلف فيلجئ الى ادعاء الاولية فيها [illegible]
عن زيادة لشتغال بذلك صفحا واعلم ان الاستدلال بآنية الوصول على آنية الميل
الثاني المزيل يقتضي ان الميل الثاني هو آن زوال الوصول ولا نم ان ما بين آني الوصول
وزواله من الزمان زمانا للسكون بل زمان الحركة قوله لو كان متحركا فيه في ذلك الزمان
فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار انه متحرك عنه قوله فيلزم زوال الوصول
قبل الآن الذي فرضنا آن زوال الوصول وهو مستحيل قلنا لا نم استحالته وانما
يكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضناه آن زوال
الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا الزوال ولما كانت الحركة قابلة
للانقسامات لا الى غير النهاية كان زوال الوصول بنصف هذه الحركة
متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولا ولو صحت هذه المقدمة يكفي
في البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن وزوال الوصول في آن آخر [illegible] بينهما زمان الكل

ولزم المستدرك ذكر المتن في الحجة لتمامها بدونه والاولى في اتمام الحجة
ان يقال الميل الاول الموصل للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول
والميل الثاني المزيل له حادث وهو انما يحدث في آن لان الميل ليس مما
لا يوجد الا في الزمان كالحركة وآن حدوث الميل الثاني غير آن الوصول
الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد وبين
الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته فيه اما الى
الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الفرض فان كانت الى الطرف
فلا وصول للجسم في مبدأ الذي فرضناه آن الوصول هذا خلف وان
كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما توجد بالميل الثاني يلزم وجود
الميل الثاني قبل حدوثه وانه محال فثبت سكون الجسم في الزمان المتوسط بين
الآنين وتم البرهان على ما هو المطلوب من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين
سالما عن الشبه التي وردت على ما اختاره المص من التقرير قال
مثل الحبة المرمية اقول هذا جواب عن نقض يرد على القاعدة المذكورة ان قولهم
بين كل حركتين سكونا وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة على القاعدة لجميع
مقدماتها لزم ان يسكن الحبة المرمية الى فوق ملاقاتها الجبل لتحركها بحركتين مختلفتين
الى حين الملاقاة [illegible] ذلك الحد ويلزم منه وقوف الجبل
في الهواء بملاقاة تلك الحبة وانه في غاية الاستبعاد وتقرير الجواب ان الحبة المرمية [illegible]

سكونه في آن الملاقاة عند حد الملاقاة من المسافة لانقطاع الحركة الاولى
الصاعدة عنده فكلما الحجة في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة بعد ما تبين
ان الحركة لا توجد الا في الزمان وهذا السكون الآني في الحجة المرمية لا يمانع حركة
الجبل الواقعة في الزمان اذ لا مانع بين ما يوجد في زمان وبين ما يحدث في
الآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان وينتصف بعد فلا يلزم سكون الجبل المستبعد
قلنا قبل سكون الجبل عند حد الملاقاة في آن لا لازم مثل ما ذكرت من
الدليل في الحجة المرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت في آن
الملاقاة وحركته من ذلك الحد لم توجد فيه لزمانيتها فيلزم سكون الجبل فانه
حركة الجبل من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحد الملاقاة
الحجة المرمية من المسافة من وسط مسافة حركته فالحركة في التوسط حاصلة للجبل
في آن الملاقاة وان لم يكن حاصلة له بمعنى القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون
هو عدم الحركة بالمعنى بخلاف المرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها
فيه اصلا اما بمعنى القطع فلما ذكرنا واما بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط انما يكون
في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحجة المرمية ليس من وسط المسافة لان
الحجة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة نهاية لمسافة احديهما
الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة بمعنى
التوسط ولذا قد بينا ان لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعا فاتضح
الفرق وزال الاستبعاد ... من اللازم ... المبتادر الوصول

واحد من الحجة والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصولا الى حد الملاقاة وزوالا عن وصول عنه
في آنين متغايرين بينهما زمان السكون واما الطريقة الى سكنناها من اعتبار المتلبس فلا يلزم منه
... من ذلك اما الجبل فلانه لا يتعدد للجبل ... حد ... واحد مستمر من بداية المسافة
الى نهايتها مقتضى الحركة لو كان ... السكون ... واما الحجة وان حصل ... الجبلان لكنهما بالنسبة
آنين متغايرين لكن ما بينهما زمان السكون ... يجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية
احدهما هو الميل الصاعد ... الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة حركة الجبل ... المرفوع
الى فوق بحسب ميل الرافع ... ميلا ... الطبيعي ... وضع ... علية ... ميلا
صاعدا ... العرضي الحاصل ... من جهة الرافع هذا ما تلخص لي ... هذه المسألة من التحقيق
اتفق ... من ... النظر ... التوفيق ... تعالى ... فضيلة ... الوطر
رجاء ان يدخرني بذلك اجرا جزيلا يوم الحساب وذكرا جميلا فيما بين الاعقاب **قال** فصل في ان الفلك
متحرك بالارادة **اقول** نريد ان نثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية باراء ... صاحب
صدور الحركات ... والبرهان على ان حركة الفلك ارادية ... ان الفلك في طبعه ميل مستدير ... كانت
على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على الدوام ... لزم دوام سكونه ... الآثار وتعطل الطبيعة الفلكية
... والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية ... حركة الفلك اما طبيعية او قسرية او ارادية
لا سبيل الى كونها طبيعية لان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك
طبيعية اما الصغرى فعند ... واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية ... طلب الحالة الملائمة
اذ لا ... الحركة الطبيعية ... المستديرة ... الحالة المنافرة ولان كل نقطة

او وضع فالحركة الجسم بحركته المستديرة يطلبها ... لو كان لذلك الجسم اباه ... كان طلبه اياه انصرافا بالطبع
فيلزم ... المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع ... واما اذا ... طلبا للحالة الملائمة ... هرب
الحالة الملائمة ... سكون الجسم عند وصوله اليها ... الحركة المستديرة التي للفلك لا توجب السكون عند وضع من الاوضاع
الممكنة ... الدوري ولا توجب السكون ... الدوران ... ولما لم يكن ... ان حركة الفلك ليست طبيعية
فلئن قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير ... الاستدارة والحركة ... الحاصلة ... الميل الطبيعي
لا بد ان يكون طبيعية قلنا لا نم كونها طبيعية ... لو كان الطبيعة ... الميل ...
في حصول الحركة ... من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة ... الميل للحركة موقوفا على انضمام
الارادة فيكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا سبيل الى كونها قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة
المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما توجد ان لو وجدت حركة طبيعية وقد ثبت ان الفلك ليس
له حركة طبيعية فلا يكون له حركة قسرية ... ذكره ... في هذا الموضع ... الارادة ... الحركة القسرية
هي الحركة الحاصلة ... مستفادة من خارج وهذا المفهوم اعم من ان يكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى من حركة او ميل ...
وعلى ... ان يكون ... فالمفهوم المذكور اعم ... الميل المستفاد من الفاعل الخارج والميل المقتضي للطبيعة
... بان يقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل ... والفاعل الخارج ... بالفعل او ميلين متعاندين
متوافقين او متخالفين فان اعتبر عموم هذا المفهوم حتى يكون الاقسام المختلفة لمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية
لم يصح قولنا ان القسرية على خلاف الطبع وان اعتبر ... مفهوم الحركة القسرية ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة
بطل انحصار الحركة الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانها تخرج عنها المحتملات الباقية للمفهوم
المذكور ... الحركة ... الخارج ... الطبيعية ... الارادية ... القسرية

فلعدم اشتمالها على القسر ... والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع قسرية
حركة الفلك ... لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع
وهاتان المقدمتان لا يجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما سبق ولا يصح ما يبتني عليهما معا من الاولى **قال**
فصل في القوة المحركة للفلك **اقول** لما اثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبدأ ... الحركة
فقال القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة اي المبدأ القريب ... التحريك الارادي نفس مجردة عن
المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن الانسان
وذلك لان القوة المحركة تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك
بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل كامل
لا نقص له فيطلبه والمباشر للتحريك الارادي ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى
فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزي اذ المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها ...
حلول الصورة المقدارية وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء مقدارية لزم انقسام
صورته النوعية السارية فيها ايضا الى اجزاء مقدارية ... صورة نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال هذا منقوض بالقوى
النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الآلية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام الى
بسائطها التي تألفت منها ضرورة ان البسائط لها صورة نوعية مخالفة بالحقيقة لصور المركبات ...
القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية للاجسام البسيطة لان اجزاءها المقدارية متشابهة متساوية للكل في الحقيقة
وهذه الاجزاء لا بد ان يكون صورها النوعية متشابهة متساوية للصورة النوعية الكل في الحقيقة اقتضاء مقدارية منها
والا لما كانت تلك الاجزاء متساوية للكل في الحقيقة ولا كل الاجسام بسيطة واما الاجسام المركبة الحاملة للقوى الغائبة عليها بعد التركيب

فبسايطها ليست اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للمركب في الحقيقة حتى تكون صورها النوعية
ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهية هي اجسام مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة فيكون صورها
فيكون صورها النوعية ايضا مختلفة مخالفة للصورة النوعية التي للمركبات في
الحقيقة فلا يلزم من ابطال الحكم في المركبات انتهى اسام القوى الحالة في تلك المركب
القائم بكليتها الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة
الجسمانية قابلة للتجزي فنقول وكل ما يقبل التجزي من القوى فان اجزاء منه يقوى
على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم
ان لا يكون جزء القوى قوة فلا يكون اجزاؤها بالكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك
او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء الكل في التاثير وهذا ايضا
خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان
بالنسبة الى كل الجسم فنختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا
ولا نم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك ان لو لم يقو على شيء بالنسبة
الى جزء الجسم الذي هو حال فيه وهو مم وان كان بالنسبة الى جزء الجسم فنختار ان الجزء
من القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة الى الكل
ولا نم لزوم مساواة الجزء الكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل كالكل
وليس كذلك فلما قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء التي
لا معاوق فيها للطبائع بخلاف المركبات في الاجسام المركبة التي تعاوق فيها طبائع البسائط

احدهما علم يتغير بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي
بمعنى ان المعلوم الجزئي الحادث حال عدمه الزماني يعلم انه معدوم سيوجد
واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان
العدم يزول العلم بالوجود ويحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا
هو العلم الجزئي على الوجه الجزئي لمطابقته الجزئي في التغير وثانيهما
علم لا يتغير بتغير المعلوم وهو علم متعال عن الزمان حاصل من العلم باسباب
ذلك المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المشابه لعدم تغيره للامور الكلية
المصونة عن التغير مثال الوجه الاول علمك بالكسوف المعين الواقع في
جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع
بعد وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه واقع وبعدما انقضى يزول العلم بالوقوع
ويحصل العلم بالانقضاء وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به بحيث لا يوجد
الا في جزء منه ومثال الوجه الكلي العلم بالكسوف المعين الحاصل من العلم باسبابه
كما اذا علمت بقواعد التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين
فتعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان متعين بالمقايسة الى الكسوف الاول
المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة مثلا تعلم انه واقع في شتاء كذا من
يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف الاول المعلوم وقوعه في شتاء كذا
من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التاريخ الفلاني فتعلم انه في اي شتاء كذا

من اي يوم كذا من اي شهر كذا من اي سنة من التاريخ المذ
كور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل الكسوف ومعه وبعده لا يتغير بتغيره
من الاستقبال الى الحضور الى الانقضاء متعال عن الزمان لا يحاط به بل يكون محيطا
بالزمانيات يتصور هذا الجزء من الزمان جزءا من الزمان الممتد
من الازل الى الابد فان قيل هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص
البشرية بعد ان لم يكن حاصلا له كما في المثال المذكور فيكون حادثا بالذات
فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه قلنا ما يشبه حدوثه بعض افراده
المختص بموضوع متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه عن الزمان بحسب ذاته وماهيته
فقد تمهدت هذه المقدمات فنقول واجب الوجود عالم بالجزئيات
لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات فلانه
عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم علمه بمعلوله الاول لما
ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول الاول ايضا علم تام فيلزم
العلم بمعلوله وهكذا الى ان ينتهي الى المعلولات القديمة في الطول وسرى
علمه في الحوادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات القديمة
والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات ليس على الوجه
الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان يدرك زمانية لذلك الجزئية معه
غير معدوم ولزم عكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة الثالثة من تغير

العلم الجزئي فيحصل في ذاته صورتان عقليتان متعاقبتان بحيث لا يبقى
احديهما عند طريان الثانية فيلزم التغير في ذاته تعالى فيكون علمه بالجزئيات
على الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسبما قررنا في
المقدمة الثالثة وهذا القدر من البيان كاف في هذا المطلب الكلي حل عليه
بان قال بل يعلم كيفية العلم على الوجه الكلي مثلا انه يدرك من الكسوف المعين انه كسوف يكون بعد حركة
كوكب معين كذا درجة من برج كذا الى كذا وذلك الكسوف شماليا اي واقعا في جانب الشمال
من قرص الشمس في البرج الشمالية بصفة كونه عقدة الراس كذا وكذا
وهكذا الى ان يحفظ جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف وهذا المدرك ليس
جزئيا بل هو كلي اذ لا يمتنع حمله على كثيرين ولما لم يكن في حق الله تعالى من ادرا
ك الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه الكلي ولذا
من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجزئيات معان كلية ليس العمدة
تصريح بانه لا يعلم الجزئيات وهو خلاف مذهبهم كما وقع في هذه الزيادة
استدراك الى هيا وهو زيادة قوله وهذا العلم غير ما في الخ لعدم افتقار
المطالبة قال فصل في ان واجب الوجود قوله او نحو في هذا الفصل
مطلوبين احدهما ان واجب الوجود مريد لكل الاشياء بمعنى ان
ما صدر عنه من الاشياء صادر عنه بارادته وثانيهما انه جواد اما انه
مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به وبصدوره عنه عالما العلم

فصل في ان واجب الوجود مريد للاشياء وجواد اما ارادته فلان كل شيء هو معلوم عند المبدا وهو خير غير منافي
للماهية فانتفى عن ذات المبدا وكماله فذلك الشيء مرضي له وهذا هو الارادة واما الجود فنقول الواجب كذلك تم
ان الفعل بالقصد وشوق الكمال او الفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد للاشياء على ما ينبغي لا لغرض
وشوق والاول مما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر في القسم الثاني وهو الجود

بجميع المعلولات والصادر عنه لابد ان يكون خيرا لكونه منبع الفيضان
الخير لكونه وهو غير مناف لما هيته لان الصادر عنه لازم لحقيقته
واللازم لا يكون منافيا لكل ما هو ملزوم له فهو خير غير مناف لما هيته
فايض عنه بحيث انه المقتضي لفيضانه فهو مرضي له فكل ما يصدر عنه من الاشياء
يكون صادرا عنه برضائه وهو المعني بالارادة فثبت انه مريد لما صدر عنه
من المعلولات وهو المطلوب واما انه جواد فاعلم ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي
اي شيء هو مؤثر مرغوب عند المستفيد لا لعوض فواهب السكين
لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا من يهب شيئا ليستعيض من المستفيد
او من غيره ليس بجواد بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا
بل كل ما يتوقع المفيد حصوله في مقابلة مفاده من عين او ثناء او تخلص
عن مذمة او توصل الى كونه على ما هو الاولى به فهو عوض اذا تقرر
هذا فنقول واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود الاشياء والوجود
خير محض مرغوب عند كل عاقل فاما ان يفعل هذه الافادة لغرض
وشوق الى كمال يحصل بهذه الافادة او يفعله لان فعله هذا هو
نظام الخير في الوجود اي يحصل به ما هو الاليق بالموجودات
من النظام المتقرر في عنايته الازلية فيوجد الاشياء على ما
ينبغي لا لغرض وشوق والاول ح اذ لو كان يفعله لغرض

لحصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد تبين
امتناع ذلك فتعين الثاني وهو انه يفيد وجود الاشياء لا لغرض وشوق
لا ما يكون معوضا عما افاده فيكون جوادا وهو المط
قال الفن الثالث في الملائكة ا قول قد تقرر
عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما
يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له
في الاستكمال كما هو من شان النفوس والعقول بكمالاتها
الفطرية مستغنية عن الاستكمال فهي لا تتعلق بالاجسام هذا
النوع من التعلق بل لا تعلق لها بالاجسام الا بالعلية
والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي كان
من الواجب ان يبحث عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم
الالهي من هذا المختصر فلهذا رتب المص هذا الفن لاثباتها
وبيان احوالها مشتملا على عدة فصول قال فصل في اثبات
العقول ا قول المبدا الاول جل ذكره بسيط ليس فيه
تعدد ما وكل بسيط شانه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر
عنه بلا واسطة معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه

فصل في اثبات العقول وبرهانه ان الصادر عن المبدا الاول انما هو الواحد لانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد
فذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل بدون الصورة
ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى ولا جائز ان يكون عرضا لانه يحتاج وجوده قبل وجود الجوهر ولا جائز ان يكون
نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو ممتنع اذ النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب

اي لا يجوز ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا
عنه قايما بنفسه او بمحل والاول بط اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر
لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدع كان المبدع فاعلا
وقابلا معا لهذا العرض وانه مح وان كان غيره كان معلولا
له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما بلا واسطة
او بواسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا
واسطة لزم صدور اثرين من المبدا الاول في مرتبة واحدة وانه مح
وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل
لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك هف
وان كان هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم
تقدمه على نفسه وهو مح فثبت ان المعلول الاول ليس بعرض فيكون
جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا
لانحصار الجوهر في هذه الاقسام ولا سبيل الى كونه هيولى
لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول
الاول على ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا تتقوم بالفعل
الا بالصورة فلا يتقدم عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت
الصورة بالفاعلية على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه

لقوايا المركبة لهذا الجسم للحيوان الاعيا في حركاتها الارادية الصادرة عن
نفسه الحيوانية ولا تفاوت بين تاثير جزء القوة في جزء الجسم المسطر بين
تاثير كلها في كله بحسب صغر الاجسام وكبرها لعدم المعاوقة واما التفاوت
بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتماله على كل الجزء والزيادة
اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز ان يكون تاثير جزء القوة في جزء
الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة الاضعف للاقوى
فثبت ان القوة الجسمانية تقوى اجزاؤها بعضها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى
كان كذلك لا تقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال لان الجزء
منها اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول بط لان منها متى قوي
على ما لا يتناهى من مبدا معين والكل يقوى من ذلك المبدا على اكثر مما يقوى
عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام من جهة عدم تناهيه وانه
مح فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي من الافعال وكذلك سائر الاجزاء فلزم ان
يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب
اللاتناهي فان قيل لا نم ان انضمام مقدار المتناهية وهو مراد القوة هاهنا
بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية
غير متناهية لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار بعضها الى بعض بحسب
انضمام الاجزاء بعضها الى بعض صار اثرا غير متناه بعدد الاجزاء الغير المتناهية

حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية بالضرورة اما قلنا الاجزاء
الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على اثر لان الانقسام الى غير النهاية
مما يؤدي بالاخرة الى اجزاء في غاية الصغر والضعف بحيث لا يقسم شيء منها بحسب
الخارج وان انقسم بحسب الوهم والفرض لكن الاجزاء الوهمية او الفرضية بعدها في
الخارج لا اثر لها قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد و
لكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الآثار المتناهية بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها
الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى
عليه القوة الجسمانية فهو متناه وهذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناهي
وهي كبرى القياس فهو نهاية تمام البرهان على المطلوب واما فائدة تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام في
قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي فقال فيما بعض المتصدين
لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام
متسقا غير مستحيل كالشهور والسنين الماضية فانها غير متناهية مع ان الشهور اكثر من السنين
وكذا حكم الالوف المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ من
الواجب على القائل ان يبين معنى اتساق النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور
والسنين والمئات والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام وعدمها في الزيادة على غير المتناهي الغير المتسق النظام لان هذه الامور خفية في انفسها فتفتقر
الى البيان لا محالة و[illegible] منها ان الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي هي مقادير لها

والمئات المتضاعفة

باتساق في
النظام في الاولى وعدمه في الثانية غير مستقيم لتطابقهما على ما هو المشهور بين القوم وبعض الفضلاء حاول
تصحيح كلام هذا القائل ان يقول المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا
ذا اجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة
ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور
والسنون فمجموعها وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية متصلا بحسب اتصالها الا ان عروض
العدد لاجزائها المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورا وسنين متعددة واخرجها عن الاتصال
والاتساق والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير
المتناهي غير مستحيلة لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية بمقدار واحد
معين وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يتجزى كل واحد من احاد
ذلك العدد بمقدار آخر انقص من الاول ويحصل عدد غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة كل واحد
من احاد العدد الاول عددا مشتملا على عدة احاد من العدد الثاني كالشهور وكذا في الزمان وكذا في
الالوف مع المئات ولو اعتبر ذلك في الحركة مثل ما اعتبر في الزمان ونزل الاتساق المذكور منها لامكنت
الزيادة على غير المتناهي في الحركة ايضا فيتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة وبين
الشهور والسنين والمئات والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم
الانقطاع ونفي ما للزيادة على غير المتناهي العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم
فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في
جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كالسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية المبتدئتين المختلفتين

من مبدأ ابن مع

احدهما من يوم هو الاول من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان الملزوم يلزم قيد كون الزيادة
في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال فلم يظهر
لما ذكرنا وجه الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المثل ترك ذكره لظهوره في الحركة واعترض على من
احتج بما لا يلزم من تناهي تحريكات كل جزء من اجزاء القوة تناهي التحريكات الصادرة من كلها
من حيث هو كل لجواز ان يفعل الكل من حيث هو كل على الكثرة ما لا يفعل عليه الاجزاء
واجيب عنه بجواب مختصر ان نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها
ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة مقادير الاجزاء الى مقدار الكل اي نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة اجزاء
القوة الى آثار كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كان نسبة
آثار اجزاء القوة الى آثار كلها نسبة متناه الى غير متناه لزم ان تكون نسبة متناه الى غير متناه كنسبة
متناه الى متناه وانه محال فثبت ان آثار كل القوة متناهية كآثار الاجزاء وهو المطلوب **قال**
فصل في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية **اقول** لما ثبت ان مبدأ الحركة الارادية
الفلكية نفس مجردة ذات ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة الكلية في صدور هذه
الحركة عن الفلك بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية ولا بد قبل الخوض فيه من تمهيد مقدمات
في المقصود احدها ان الحركة الارادية انما توجد بارادة جزئية تابعة لشوق منبعث عن تصور جزئي
او وهمي او تعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور الشيء ويدرك انه
ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة الجالبة ويسمى بالشهوة
ومن ادراك انه غير ملائم يشوق الى دفعه بالحركة الدافعة ويسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم

يوجب الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة الجازمة للقوة المحركة المنبثة في العضلات على تحريك الاعضاء
ليحصل بها المطلوب وثانيها ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية يتبع ارادة جزئية تابعة لشوق
جزئي منبعث عن رأي جزئي فلو حصل لنا رأي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع
ارادة كلية لم يكف هذا الرأي الكلي مع ما يتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة
الجزئية لان الارادة متساوية لا بد ان يتخصص كل واحد منها ويصرح بذلك صدور الحركة الجزئية وذلك
لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة الكلية صدور
واحد من جزئياتها دون غيرها مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا اذا حصل عندنا ان بذل
الدرهم اي درهم كان مستحسن حصل الاشتياق الى بذل درهم ما وحصل لنا ارادة بذله لم يحصل بذلك
هذا البذل المعين للدرهم المعين ما لم يحصل لنا ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل
المعين المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن اذا تمهدت هاتان المقدمتان فنقول المحرك القريب
للفلك اي الذي يباشر تحريكه بلا واسطة محرك آخر قوة جسمانية حالة في مادة الفلك وهي صورته النوعية
المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة جزئية لوجودها
في الخارج وهذه الحركة الارادية الجزئية انما تكون بتصور جزئي بالمقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد
بالارادة التابعة للشوق المنبعث عن التصور الذي يوجد الحركة الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول
باطل لما ثبت في المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني وهو ان
التصور الذي يوجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور التحركات
الجزئية عنه في الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم فيه مادة وهي صغيرة واخرى كبيرة

فاختلاف الصورتين المرتسمتين فيه صغراً وكبراً اما للاختلاف في حقيقتيهما او للاختلاف فيما انتزعتا عنه من الموجودات
الخارجية صغراً او كبراً او للاختلاف فيما ارتسمتا فيه منه والاول بطلان الكلام في صورتين متحدتين نوعاً هما
صورتا شيء واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما عن الموجودات الخارجية بان يكونا صورتي سرادق معدوم وجبل
من الياقوت فتعين الثالث فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مغاير لما ارتسم فيه الصورة الصغيرة
منه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني فالمدرك للصور الجزئية من الحواس فهو قوة جسمانية فالمحرك الاول للفلك قوة
جسمانية وهو المطلوب فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس
المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقص صريح
قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية لما علمت من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات
الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية
عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من المجرد فاندفع ما توهم من التناقض

قال الفن الثالث

في العنصريات لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر
وما حدث منها اما بلا تأليف كالمواليد الثلثة او بغيرها كالرعد والبرق وغيرهما مما يذكر في ابواب العلم الطبيعي
من الاحكام قال وهو مشتمل على فصول الاول في البسائط العنصرية الاجسام البسيطة العنصرية المتحركة الى مواضعها
الطبيعية داخلة جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء المركبات اركان اذ الركن ايضاً هو جزء الشيء وباعتبار انها
اصول لما يتألف منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب
الا ان اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات تتألف منها واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها
فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد وان الاحكام ... وضع اللفظ

فصل في البسائط العنصرية وهي الماء والارض والنار والهواء وكل واحد منها مخالف للآخر في صورته الطبيعية ...
...

هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء والهواء
والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة
فالبسيط العنصري اما حار او بارد واياً ما كان اما رطب او يابس فالحار اليابس هو النار والحار الرطب هو
الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيف وباعتبار الحركة تقسيم
اولاً الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف
ان كان جميع حركته الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى السفل
فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة وهو الماء والثاني انها متخالفة فيجب الصورة النوعية لكل اثنين منها
صورتان مختلفتان بالحقيقة اذ لو اشترك الاثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشغل كل منهما
بطبعه حيز الآخر والمشاهدة تكذب هذا فانها تدل على ان لكل واحد منهما بالطبع حيزاً غير حيز الآخر والثالث انها قابلة
للكون والفساد وقد تبين الكون والفساد في التي ... والاقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر
لان التركيبات الثنائية من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد وانقلاب
هذا الى ذلك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر لكن بسبب ان الاطراف لا يتكون بعضها
من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الستة الحاصلة من ثلثة ثنائيات وهي النار مع الماء ومع الارض والهواء
مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من ثنائيات ثلثة يحصل كل منها من عنصرين متجاورين
داخلة تحت الوقوع والنص اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة امثلة اورد على سبيل التمثيل
لقبول العناصر الكون والفساد اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء والماء واثنان بين النار
والهواء اما الاولان بين الماء والارض فاحدهما ان الماء ينقلب حجراً فان مياهاً في بعض العيون بحد ماخرج

من منابعها وهي مياه جارية ... حجراً صلداً او ليس يتكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجراً بعد ما نضب عنها الماء بالتبخير او النضوب اما اولاً فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر في زمان
في غاية القصر لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخير واما ثانياً فلان تلك المياه
مياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية فلو كان فيها اجزاء ارضية بقدر ما يحس في غاية القلة فلو كانت
تلك الاحجار متكونة من تلك الاجزاء الارضية لزم ان يكون من مياه كثيرة حجر صغير في غاية الصغر وليس كذلك اذ لا يحس
تفاوت كثير بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة ينقلب بالحيل
ماء كما يستعمله طلاب الاكسير فان من اعمالهم الاكسيرية انهم يجعلون بعض الاجسام الصلبة الحجرية
بانواع من الحيل بحيث يذوب ذوبان الملح في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء
ينقلب ماء في قلل الجبال بواسطة برد يصيبه هناك فانه كثيراً ما شاهد فيها سحاباً متكاثفاً من غير ان ينساق
اليها من موضع آخر فليس ذلك السحاب والمطر الا الهواء انقلب بالبرد سحاباً ثم مطراً لا يقال لو كان البرد سبباً
لانقلاب الهواء ماء لتتابعت الثلوج في فصل الشتاء الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الا
نقلاب بازدياد البرد وتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء فيقطع الثلج بزوال البرد والانقلاب لانا نقول
هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم يدع ذلك بل يدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون البرد و
ان البرد داخل تحت العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان البرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل
الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع ولا ينافي هذا كون البرد جزءاً من العلة التامة
للانقلاب وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس او النار اياه فان البخار المتصاعد من الماء المسخن
اجزاء هوائية متكونة من الماء لا متصعدة لاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها واما اللذان بين النار والهواء فاحدهما

كون وفساد

ان الهواء ينقلب ناراً لما في كور الحدادين فانه اذا الح النفخ عليه الكور وسد الطرق التي تدخل منها
الهواء الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون هناك وثانيهما ان النار تنقلب هواء كما شاهد في المصباح
فان شعلة نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة نار شفافة ليس لها ظل لقربها الى البساطة
وما فوقها الى راس الشعلة نار يقع لها ظل لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد
كثافتها بحسب تباعدها من النار الشفافة لانفصال الاجزاء النارية فيها شيئاً فشيئاً بانقلابها هواء الى ان
تبلغ الى راس الشعلة فتضمحل الاجزاء النارية بالكلية وتبقى الدخانية الصرفة اذ لو كانت النارية باقية
فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال مرئي مثل ما كان تحتها ولاحرقت
سقوف البيوت عند وصول تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازمان باطلان وكذا الملزوم فوقوع الكون
والفساد في هذه تدل على اشتراكها في الهيولى اذ لولاه لكان الكون والفساد انقلاب الطبيعة وهو محال و
الرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة على صورها النوعية مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات
فيزول عنها بعض الكيفيات ويحدث بعض آخر كتسخن الماء بعد البرودة وعكسها مع بقاء صورتها النوعية
بحالها وكذا الحال في اللين وهو لا المغايرة لم يلزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه ظاهر البطلان والمعرض
عليه هو ان الصورة النارية يزول عنها زوال الحرارة وكذا الصورة المائية والارضية تزولان عنها زوال الميعان و
الجمود ولا يصح ذلكم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واحتج عليه بان زوال الصورة النوعية يستلزم زوال الكيفيات
في الصورة المذكورة ان ادعى مطلقاً فهو غير مسلم اذ حالة التركيب ليس كذلك وان ادعى في حالة البساطة فمسلم
لكنه لا ينافي ما اثبتنا من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب انما يكون متوجهاً ان
لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم من الدليل على المدعى القائل بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة

النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية في الامثلة
المذكورة على الجواب المذكور هو انكم ان ادعيتم الدائمة فلو ممنوع اذ الدوام لا يثبت بثبوت
الحكم في بعض الصور وان ادعيتم المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة المطلقتان
لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر
الامثلة سندا للمنع فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب عنه هو ان يقال الاولى
هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام الحجة عليها وما ذكره من الامثال وما ذكرتم
من الامثلة لا يصلح ان يكون سندا للمنع لعدم استلزامه اياه فافهم واما تسليم المنع فلو كان مثاله للمنع
وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما هو على الدوام ولنا ما ادعيناه وانما هي
انها اذا اجتمعت اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها لحس الوضع وتفاعلت
بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة المتضادة فحصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية
واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء المعوادة لذلك وتسمى هذه الكيفية
المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون
بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يمكن التوسط
المذكور للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج الحاصل من امتزاج مركبات لها امزجة اولى اذ لا
الواقع فيه بين تلك الامزجة وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط ان الكيفيات ان تعقد
كل منها بالقياس الى مقابله وتكون بحيث يستحق بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس
الى الحار وكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية في اجزاء المركب ان لا تكون تلك الكيفية

بالقياس

الى الطبيعة

في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الآخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قيل المراد
بالقوى في قوله وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كان هو الصورة النوعية لم يصح وصفها بالتضاد
لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد
والتعاقب على الموضوع انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فاسناد الفعل والتأثير
اليها يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة بالنسبة الى ما يقابلها اذ فيه لزم
كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة وانه مح او على التعاقب فيلزم صيرورة
ما هو غالب مغلوبا من مغلوبه وبالعكس وهو ايضا مح قلنا المراد بالقوى اما الصور فالتوصيف والمراد
ان يكون العنصر فاعلا بالصورة ومنفعلا بالصورة كما قال هذا البنا يحكم بانه سبب وانا المراد بحكم اساسه
صح اتصافها بالتضاد واما لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه يجوز وصف الشيء بصفة ما يلوم
سببه ان يقويها المتضادة كيفياتها واما الكيفيات فيكون الباء في بقواها للسببية ويكون المعنى على هذا
التقدير ان العناصر عند الامتزاج يفعل بعضها اي صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة
النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة في النار فالفاعل
هو الصورة النوعية والمنفعل في كل من الطرفين اي هو الكيفية وبابطال النظر يكشف المنفعل واما هو
المادة ثم الكيفية بواسطة المادة فان صورة كل من العناصر يفعل بواسطة تلك الكيفية في مادة الآخر
بازالة سورة الكيفية منها فتأمل في هذا البحث حق التأمل لانه يندفع الشبهات في الباب والله
الموفق لسلوك منهج الصواب **قال** فصل في كائنات الجو **اقول** المراد بكائنات الجو ما يحدث
من العناصر بغير تركيب وشبهها بكائنات الجو اما لان الكثر مما في الاشياء يحدث في الجو العالي او لانها

فصل في كائنات الجو اما السحاب والمطر وما يتعلق به فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف البخار الصاعد لان ما يلاقي الاجزاء من الهوائية يستعد كيفية البرد في الطبقة التي ينقطع فيها تأثير شعاع الشمس يعني باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك وتقاطر فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر

وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او بعده فان وصل نزل ثلجا وان لم يصل نزل بردا فاما اذا لم يصل الى الطبقة الباردة
فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وان كان قليلا فاذا ضربه البرد فان لم يجمد فهو طل وان جمد فهو الصقيع

انما يحدث بتأثير ما في جانب الجو من العلويات وانما كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها
متكونة من بخار او دخان لكان باطلا اي ان يشتغل اولا ببيان ماهيتهما فنقول اذا اشرق الكواكب وغيرها
من المسخنات او اثرت في مياه صعدت منها في بعض المواضع السيال بعض تلك المياه تسخينها اجزاء
هوائية تتصاعد بحسب احوالها لسخونتها مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا ظاهرا يرتفع به الامتياز الوضعي عن
تلك المخلطات هذه المتصاعدات من الاجزاء الهوائية المتكونة على هذا المختلط بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار
واذا اوقعت هذه المسخنات على بعض المواضع الغابرة الارضية احدثت بشدة التسخين تحلل اجزاء نارية فتصادفت
تلك الاجزاء النارية اجساما قابلة للاحتراق شيئا بها واحرقت منها بالاحتراق اجزاء هوائية متصاعدة مختلطة
باجزاء ارضية لطيفة متبائنة انفصلت عن تلك الاجسام فهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية
اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لا بد من معرفتها وهي ان كرة الهواء بسبب ان ما قرب منها كرة
الارض والماء مختلطة باجزاء ارضية ومائية ترتفع عنها بالتسخين او الادخنة مما يتعذر منها انحياز حتى فيه تلك الاختلاط
انقسمت الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى الاولى المحيطة هواء شفاف صاف عن شوب الكثافة التي تحصل
من اختلاط الارضية والمائية والكائنة المحاطة حصلت لها بالاختلاط المذكور كثافة تقبل بها النور والظل وتسمى
هذه الاعتبار كرة الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح فيها كرة النسيم والمحاط بعضه
برودة بما اختلط بها من الاجزاء الارضية والمائية ان يكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة من وجه الارض
يسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين من سخنها وما فوق ذلك الحد باق على برودته فتقسمها تلك الاجزاء الارضية
الباردة فهذه الكرة الباردة من الهواء يسمى الزمهرير واذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي يبحث عنها
وعن اسباب حدوثها في هذا الفصل اما اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي حدوثها

من الاشياء

داخل الارض

بالتكاثف

صقيع

والشبابيحات

في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج وما اشبهها وسبب حدوثها ان الابخرة الحادثة في بعض الاحياز
اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير او لا
فان وصلت اليها تكاثفت لما فيها من البرد الغير البالغ وتنزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار بالتكاثف
بالوصول الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر وان كان البرد هناك قويا
فان اثر ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات الماء يحصل منها الثلج
وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم تصل الابخرة بالتصاعد الى كرة
الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة لها قوام مشاهد فربما انعقد منها سحاب ماطر ان تكاثف ببرد وبعضها
شاهدة كل في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بل يبقى بخارا ملتصقا بالارض اي الى ان يتحلل بالتسخين
ويسمى ضبابا وان كانت رقيقة لا تشاهد لرقتها ولطافتها فاما ان يتحلل وبطل بالكلية وهو آخر هذا
القسم لعدم وضع له اسم واما ان تنزل منها اجزاء مائية رشية غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي
الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدتا معا
الى كرة الزمهرير وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة في السحاب مالت
تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها الارضية وعودها الى الميل الطبيعي
بزوال السخونة وانفصال الاجزاء الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل به الرعد وان
يقع اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما يشتعل من اصطكاك الزند و
الحجر فان انطفت تلك النار في الجو عقيب اشتعالها بلا تراخ للطافتها فهي البرق وان نشبت باجزاء
ارضية مجتمعة متحصلة من الدخان فيها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فتحرق ما يلاقيها

واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان اذا احتبس فيما بين السحاب فاصعد الى العلو فمزق السحاب تمزيقا عنيفا
فحصل الرعد بتمزيقه وتقلقله وان اشتعل بالحركة كان برقا واما الرياح فقد يكون بسبب ان السحاب اذا ثقل اندفع الى
اسفل فصار ريحا وقد يكون بسبب اندفاع الهواء فيضرب السحاب من جانب الى جهة وقد يكون لانبساطه الهواء بالتخلخل

ينبعث في ثقب (الماء)

في مسافة حركتها من الاجسام ومن الصاعقة ومنها الريح وذكر لحدوثها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد واندفع الى الجهة السفلى فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب عند نفوذه يحابو اسط انه يتسخن بالحركة فيتحلل في اثناء الحركة اجزاؤها المائية ويصير كلها هواء متحركا وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه الى الجهة السفلى ويسري هذا التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى جانب آخر فان اندفاعه يوجب حركة الهواء الواقع في اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب يعرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها فيدفع بعضها بعضا بالتزاحم الى الاطراف ويكون السحب المتراكمة مختلفة القوام فيدفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضعه وقوتها او ما لهما تخلخل الهواء فان الهواء اذا انكسر في ناحية اذا تخلخل وازداد مقداره طلب ان يشغل مكانا من حيز الهواء المجاور له فيتنحى هذا الهواء المجاور له عن حيزه ضرورة امتناع التداخل بل يتنحى هواء آخر مجاور له وهكذا الى ان يسري المدافعة الى جسم بل فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان لثقله وتدافع الهواء الواقع في سمت نزوله حسبما قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب يقال له السموم وهو ريح محرقة قد يزل فيها ربح تشتعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قبل انها من بقية مادة الشهب وقد يحصل السموم لمرور الريح على ارض غلبت عليها الحرارة فتكتسب منها حرارة متعفنة محرقة تفسخ اعضاء الحيوان بالتعفن عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس بها وقوع اجزاء رشية صغيرة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق في مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية المشرق من الافق كانت تلك الاجزاء في ناحية الغرب عنه او بالعكس شبيهة بالمرايا الصقيلة

واما قوس قزح فيها انما يحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية مستديرة واختلاف الوانها بسبب اختلاط ضوء النير ولون الغمام متن

تنعكس عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنها وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء المرشية على الصفة المذكورة عند كون الشمس قريبة من الافق ثم تنعقد قوسا ... عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من الشمس وتكون تلك الاجزاء على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس حيث ينطبق زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وتكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة القوس بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء ولو ادرناه على قطر الافق المار بها الى ان ... الشمس ... الرابع المرئية ... المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق وجود تلك الاجزاء على النمط المذكور واستدبر الانسان الشمس ونظر اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس دون شكلها لانه لو ادى كل منها شكل الشمس لاحس كل منها بشكل الشمس كما تحس بشكل من المياه الكائنة في الاواني المختلفة والسبب في ان كل واحد لا يؤدي شكل الشمس بل ضوءها فقط ان كل واحد من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة بالنسبة الى قرص الشمس والمرآة اذا صغرت جدا حتى لا يحيط قاعدة الشعاع المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي بل بشيء من السطح فقط فانها لا تحكي شكل المرئي بل ضوءها او لونها فقط

فيرى من تلك الاجزاء لاستدارة هيئة تلاقيها قوسا من دائرة قريبة من النصف عند قرب الشمس من الافق منقصة بحسب ارتفاعها الاسعاح الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة الى الشمس على الطرف بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي لون المرئي كما هو بل تودي لونا مركبا من لونها ومن لون المرئي فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة ويدل عليه التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي الخارج من الرطوبة الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ منها سهم الشعاع مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فرئي جرم القمر وما وراءه وكل الشعاع القوي النافذ من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه على مثل الاستدارة فقط ما يتساوى نسبته الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء الرشية انعكس من تلك الاجزاء الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها الشهاب وما يشبهها وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل الى كرة النار اشتعل فان كان وكل الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفا ينقلب كله بعد الاشتعال نارا شفافة فيفوت عن الحس لشفيفها ويظن انها انطفئت وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات الاذناب وعلامات حمر او سود كائنة وان كان متصلا الى الارض نزل الاشتعال سرايته في اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول الشعال ودخان

واما الشهاب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل فيه النار وانقلب الى النارية وتلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفي متن

واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة فيتبرد فيها فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لا تسعه الارض وجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون واذا غلظ بحيث لا ينفذ في مجاري تحصيه اضيع ولم يمكنه الخروج فيزلزل الارض متن

السراج المنطفي عند وصوله الى شعلة سراج آخر فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي فيشتعل ثانيا وسمي هذه النار النازلة حريقا لاحتراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها واما التي يحدث في داخل الارض فالمذكور منها هنا هو الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار فسببه ان الابخرة المكونة تحت الارض اذا مالت الى جانب واصابت من برد الارض فتحجر منها وربما انشقت الارض عنها لكثرتها وقوة الابخرة التي معها فان كان لتلك المياه مدد من جهة القواعل والقوابل بحيث كلما نبع منها شيء حدث عقيبه منها شيء ومكان على الاتصال يسمى العين الجارية والا يسمى الراكدة واما الزلزلة فسببها منها موضع غليظ من الارض غير نابتة الغور لانقطاع المدد عنه وهو العين الراكدة واما الزلزلة فسببها انحباس في الارض من بخار او دخان او ريح كثيرة المقدار فيتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذا عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس فيحرك الارض فتحرك قطعة من الارض تحريكا ربما يؤدي الى انشقاق الارض فيسمع صوت هائل من انشقاقها وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة باجزاء ثخانة من الارض واعلم ان القوم لا يزعمون انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما ذكره هنا بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس والتجربة لا غير ومن الجائز ان يكون لكل منها اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا تفي بادراكه العقول البشرية الموصوفة بالقصور واما المحيط بكنهها من هو عليم بذات الصدور قال فصل في المعادن اقول لما ذكر مركب تام من شأنها صورة نوعية حافظة تركيبه تمنعها اجزاؤه العنصرية المتداعية بطبايعها الى الانفكاك عنه كان لكم يصدر عنها اثر او الركب سوى الحفظ المذكور فتلك الصور هي المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن

فصل في المعادن الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض اذا لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فتكون منها الاجسام الارضية فان غلب البخار تولد اليشم والبلور والزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر المشفة وان غلب الدخان تولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض منها مع بعض تتولد من الاجساد الارضية مثل الذهب والفضة متن

وان صدر عنها مع الحفظ التغذية والتنمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان
صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع
بها حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو الانسان
والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان له نما كنما الاشجار مع انه معدود من المعادن
وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النباتات مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث
من النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب
الماء واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمت حركاتها وعدم كون ازدياد المرجان في الاقطار
بطريق التنمية وكذا عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا محتملين فليسا بمقطوع بهما فالاولى ان لا يجزم
بكون المرجان عادما للنما ولا بكون الشجر عادما للحركة الارادية فلهذا اعتبر بعضهم في التقسيم وقال ما تركب
ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نما فهو النبات والا فهو المعدن
فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب له صورة نوعية اثرها الظاهر المتيقن به بقاؤه انواعه حفظ التركيب وهو جنس
تحته انواع كثيرة تكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف
موادها من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تاثير الفواعل لاختلاف الاستعدادات في موادها وسائر
اجزاء العلة التامة لتكونها فان المواد عند الحكماء ان غلب عليها البخار تولد منها اليشم والبلور والياقوت و
الزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة وعد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظرا الى ان الرصاص
فانه من الاجسام السبعة المتولدة من امتزاج الزيبق والكبريت على ما سيصرح به الان ولما كان المشف
منها بقيا الى تغير عنده انه متولد من جسم مائي خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد له

سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب مهباء
مسحوق في غاية التسحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي يحيطها وان غلب عليها
الدخان تولدت منه الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط الزيبق والكبريت
على انحاء مختلفة يتولد منه الاجسام السبعة المتطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد والاسرب
والاسرب والخارصيني وهذا القدر من الكلام ههنا كلام اجمالي اقتصر عليه المص وتفاصيلها مذكورة
في المطولات ومن ارادها فليطلبها منه واعلم ان احكام هذا الباب ليست من الاحكام التي تعلم بالبراهين
بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس والتجربة لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع
بهذه الاحكام واما من دونه فقصارى امره فيها تقليد من له به وثوق من اصحاب الحدس والتجربة
وايرادها في كلامه على سبيل الحكاية عنهم فلهذا اقتصر المص في المبل الى الاختصار والتجنب
عما لا يفيد من الاكثار قال **فصل في النبات** اقول النبات جسم مركب له صورة نوعية
اثرها المتيقن الشامل لانواعها التنمية والتغذية مع حفظ التركيب والمص عبر عنها بلفظ
النوع حيث قال وله نوع عادمة الشعور اذ الصورة النوعية يطلق عليها النوع باعتبار كونها
مبدا للفعل او الانفعال وحكم عليها بعدم الشعور ونبه بذلك الى التقسيم المشهور للاجسام الا عنصرية
بعدم الشعور علم يتيقنه على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانها تصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة
الجسم النباتي في الاقطار على التناسب الطبيعي المسماة نموا والافعال كالجذب
والامساك وغيرهما بالالات المختلفة من الجاذبة والماسكة وغيرهما وتلك الصورة
النوعية هي النفس النباتية الموصوفة بانها كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يتولد ويزيد

فصل في النبات وله قوة عادمة الشعور تصدر عنها حركات وافعال مختلفة بالات مختلفة وتسمى نفسا نباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فلها قوة غاذية وهي التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فيلصق به بدل ما يتحلل عنه ولها قوة نامية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على تناسب طبيعي ولها قوة مولدة وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله مادة مبدا المثله والغاذية تجذب الغذا وتمسكه وتهضمه

ويعني بالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال
الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة جنس
ناقص غير متحصل انما يتحصل ويتكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني اعني ما يكمل به النوع
في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض هو الكمال الثاني لتاخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل
الصناعي وبالالي ما يكون له قوى يحصل بها الالات في صدور الافعال المختلفة عن صورته
النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق بقوله الي اي التي حصلت اليته المعتبرة
من جهة الامور المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من القرينة الحالية لتصدد تميز النفس النباتية
عن الحيوانية والانسانية انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة
الجنس يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فان شيئا منها لا يسمى نفسا وقوله
لجسم طبيعي احتراز عن الصورة الكمالية للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله الي يخرج صور
البسائط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة
محصل ما ذكر ان النفس النباتية لها قوى ثلث هي الالات في صدور الافعال المذكورة
من النفس النباتية احدها الغاذية وهي آلة التغذية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة
وهي آلة التوليد فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى جوهره وتلصقه به عوضا عن
المتفرق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والحرارة الحاصلة من الحركات اللا لا تخفى
والنامية هي التي تجعل المحل زايدا في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو
زيادة كاينة على تناسب طبيعي اي يكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة النمو

فقوله

صاحبه
ربربزنون قاچي

فقوله في الاقطار الثلثة احتراز عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار
الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان في بعض آخر
وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا القيد كون
البلوغ الى غاية النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست
غايتها البلوغ الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وذو
الغاية لا يحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة
التي ليست على الوجه الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في السمن
ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية النشو
للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز عنه
والمولدة هي التي تفرز من المحل جزءا وتجعله مادة تخص آخر من نوعه بتهيئته
لقبول صورة النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع وهي الجاذبة
والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا انحال
من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة يمتنع ان يصير
جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من المغتذي ليحصل فيه
الاستحالة وهي الجاذبة وهذه الاستحالة لا تحصل دفعة بل في زمان لان الجسم
الغذائي له اجزاء تتحرك فيها الى ان تحصل له بالاخرة صورة المغتذي فلا بد من
قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا تحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة

ولابد من قوة اخرى تجعله وتحيله وتهيئه لقبول اثر الغادية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس بجميع اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذي بل يفضل منه في كل دفعة ما لا يصلح لان يصير جزءا من المغتذي وبقاء تلك الفضول في المغتذي يضره من جهة تضييق المكان والضغط فلابد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى غاية النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى العجز عنه فيؤدي الى فساد التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المص من شانها تصوير المادة التي تفصلها بصورة نوع المحل حتى تحصل المتولدة بالفعل والتقسيم التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص ولبقاء النوع والاول ان كان اثرها النماء فهي النامية او الاغتذاء فح اما ان يكون فعلها التغذية فهي الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها تحصيل مادة المتولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة **قال فصل في الحيوان اه اقول** الحيوان جسم مركب اختص من بين المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها وتمايز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية ثم عرفها المص بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد

فصل في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فلها قوى مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس واما التي في الباطن فهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة

الاخير اعني قوله من جهة ما يدرك الجزئيات اه يخرج بمنطوقه النفس النباتية وبالحصر المفهوم منه بالقرينة الحالية النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرنا في النفس النباتية بعينه فلا نعيده فللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان احديهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك الامور المادية متعلقة بها او باطنة تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس الاولى حاسة السمع وهي قوة يحلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من شانها ادراك الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموجه بسبب قرع وهو امساس عنيف او قلع وهو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع قوله تميزا في المسموع للاحتراز عن هيئة يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله تميزا الا في المسموع كالطيب والملايمة للطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا التعريف اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان

المسموع انما هو الحرف لا غير ويعلم ذلك عند الرجوع الى النفس الثانية حاسة البصر وهي قوة تحلها العصبتان المجوفتان النابتتان من مقدم الدماغ المتلاقيتان على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين من شانها ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة تحلها الزائدتان النابتتان في اقصى الخيشوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي قوة تحلها العصب المفروش على سطح اللسان من شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة تحلها العصب الساري في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللينة والصلابة والثقل والخفة واللزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس الاول الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها عيون تتشعب منها خمسة انهار والدليل على مغايرته للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة ترى خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليست رؤية الخط المذكور بطريق التخيل الذي يلاغاب عن البصر بعد الحضور حتى يمكن القول بانها في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان المشاهدان ليسا في الخارج ضرورة انه ليس في الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة البصر اذ لا

اما الحس المشترك فهو قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ يجتمع فيه جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة وهو غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما وليس ارتسامها في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامها انما يكون في قوة اخرى غير البصر واما الخيال فهي قوة تحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك واما الوهم فهو قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه

تدرك الا المقابل فهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها باتصال ارتسامات صورة القطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة بحسب اتصال تلك الحدود واما القدح في هذا الاستدلال بتجويز اتصال تلك الارتسامات في البصر ومنع زوال الابصار بزوال المقابلة ومنع اشتراط المقابلة في الاحساس البصري فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكارا للامر الضروري وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة الثانية الخيال وهي قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول من الدماغ واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة بعد غيبة المادة وذلك ظاهر يعرفه كل احد بالوجدان فههنا قوة حافظة للصور ليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك لها لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا اذ ليس واحد منهما شيئا سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام الحفظ ويمتنع الذهول وليس كذلك فالحافظة للصور اذن قوة اخرى مغايرة للحس المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم كون الحافظة للصور قوة فينا اذ يجوز ان يكون انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول سببا اتصالنا

اي العقل الفعال

بذلك الغايب فانه اذا تحقق لنا ملكة الاتصال حصل لنا التذكر بالاتصال بشوا اذا
زالت عنا ملكة الاتصال زال التذكر بالكلية واستمر النسيان وهذا الاخير
مثل الاول في السقوط فان الغايب لحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا
او قوة جسمانية والاول بط لان المفارق لا ترتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة
بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لا يمكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة
عنا بالاتصال لا يمكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسمعه وبطلان ذلك
لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط من الدماغ من شانها
ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوته وعداوة عمرو وهذه القوة هي
التي تحكم في الشاة بان الذيب مهروب عنه فيجب ان ينفر عنه وان الولد معطوف عليه فيجب ان
يعطف عليه وهذه القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها استخدام
العقل القوى العقلية باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة محلها التجويف الاخير من
الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة الوهم
كالخيال للحس المشترك الخامسة المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الا
الاوسط من الدماغ من شانها التصرف في المعاني بالتركيب والتفصيل فتركب
الصور بعضها ببعض مثل ان نتصور انسانا ذا راسين او جناحين وتفصل
بعضها عن بعض كما تتصور انسانا عديم الراس وتركب المعاني بعضها
ببعض مثل ان نتصور صداقة زيد مع سخاوته وتركيب بعض الصور ببعض

المعاني مثل ان نتصور سواد عمرو مع عداوته وجمال بكر مع صداقته وهذه القوة
يستعملها العقل تارة والوهم اخرى وباعتبار الاول تسمى مفكرة لتصرفها في
المواد الفكرية وباعتبار الثاني متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص
القوى المذكورة بمواضعها المعينة مستفاد من اختلالها بعروض الآفة لتلك
المواضع واما القوة المحركة فاثنتان احديهما القوة الباعثة والثانية الفاعلة
اما الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام
صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك طلبا
لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة
اليه في نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع
للشوق الى تحصيل المستلذ المسمى شهوة وان حملتها على التحريك طلبا
لدفع الشيء المنافر عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى
قوة غضبية لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما
القوة الفاعلة فهي التي تشنج العضلات منها للتحريك الانقباضي وترخيها
للتحريك الانبساطي على حسب ما تقتضيه القوة الباعثة قال فصل في الانسان اقول
الانسان مختص من بين المواليد الثلثة بالنفس الناطقة المشاركة للنفس النبا
تية والحيوانية في افعالها الممتازة عنها بادراك الامور الكلية وصدور الاعمال
الفكرية فلذلك عرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور

الكلية ويفعل الافعال الفكرية فيه من جهة ما يدرك اه يخرج النفسين عن التعريف
وبلا قيود يشترك بين التعريفات الثلثة من غير فرق فللنفس الناطقة باعتبار
ما يخصها من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات البديهية
والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية التي تحصل بالبديهة او الكسب
وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى
آراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى آراء تخصها ان الاعمال الجزئية انما تصدر
عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان يفكر ويؤدي فكره الى راي واعتقاد
يختص بعمل من الاعمال الجزئية ويقتضي صدوره عن القوة العاملة فتحرك
القوة العاملة البدن الى ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الراي المذكور مثلا
اذا فكر الانسان فيؤدي فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا يتضمن
مصلحة ما اعتقادا يقتضي صدور المسافرة عنه حركت قوة العاملة بدنه
الى المسافرة على وفق مقتضى الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب
اي للنفس الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب المرتبة الا
الاولى الحاصلة لها في مبدا الفطرة مع خلوها عن الادراكات كلها لكن مع استعدا
دها لها وانما اتصفت بها وتسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا تشبيها
بالهيولى التي هي في نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان
يحصل لها علوم بديهية واستعدت بذلك لاكتساب النظريات وتسمى عقلا بالملكة لما حصل

لها من ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة ان يصير النظريات مخزونة
عنده بتكرر الاكتساب بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير
تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل وتسمى عقلا بالفعل
اما لسبق قوته هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل واما لتمكن النفس
من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة ان يصير المعقولات
حاضرة عندها وهي تطالعها غير ذاهلة عنها وهي العقل المطلق المستفاد
لما سواها من المراتب على ما اشرنا اليه من قبل وتسمى عقلا مستفادا
لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم ان العقل بالملكة التي من شانها
الانتقال من البديهيات الى النظريات ان كانت في غاية القوة ذات ملكة
الاتصال بعالم الغيب بسرعة بحيث تحصل لها النظريات بلا سرعة بطريق
الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية تسمى قوة قدسية
لتقدسها عن لوث العوايق الجسمية وقاذورات العلايق الطبيعية
هذا كلام في النفس الناطقة ومراتبها ثم انه اورد بعد ذلك احكاما ثلثة
احدها ان القوة العاقلة ذات مجردة اذ لو كانت مادية لكانت ذات
وضع لكنها يستحيل ان تكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع
فاما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم الى ما لا يتناهى بالفعل لان كل ما له وضع
من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى والى ما لا

لانه معقول لانها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم
لابد وان يكون منقسما اذا الحال في احد جزئي المحل من الحال غير الحال في جزئه
الآخر منه وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون منقسما ان لو كان الحلول
سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد جزئي المحل غير الحال
في الجزء الآخر فليس بشيء فان المغايرة انما تثبت لو ثبت انقسام الحال فاثبات
الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المط وان كانت مركبة وكل مركب لابد
ان ينتهي تركيبه الى البسايط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لزم انقسام
تلك البسايط لان المركب انما يتعقل بتعقل البسايط فان قيل لم لا يجوز ان يتعقل
المركب ببعض خواصه الاضافية قلنا المركب اما ان يتعقل ببسايطه او بخاصته فان
تعقل ببسايطه لزم انقسام تلك البسايط بانقسام القوة العاقلة وان تعقل
بخاصته فتلك الخاصة ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة
فاما ان يتعقل ببسايطها فيلزم انقسامها او بخاصة اخرى ويعود الترديد فيها
فاما ان يذهب سلسلة التعقلات الى غير النهاية وهو مح او ينتهي الى خاصة بديهية
فتلك الخاصة البديهية ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة
فان عقلت بذاتها كانت معقولة ببسايطها ولزم انقسامها فان تعقل المركب
بالذات لا يكون الا بتعقل البسايط وان عقلت بغيرها لم يكن نهاية السلسلة وقد
فرضنا انها نهاية خلف وثانيها ان تعقل النفس ليس بالآلة الجسدانية اي القوة

العاقلة

العاقلة التي للنفس ليست قوة جسمانية اذ لو كانت جسمانية لزم ان يعرض لها
الكلال بضعف البدن عند كبر السن كما هو حال القوى الجسمانية من مبادي
الاحساسات والحركات وليس كذلك اذ البدن وقواه يأخذ بعد الاربعين في الا
نحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة في ذلك السن تأخذ في الازدياد واما الآفة
الطارية في اواخر سن الشيخوخة فليس بضعف القوة العاقلة بل لاستغراق
النفس في تدبير البدن المشارف تركيبه الى الانحلال واشتغالها بذلك التوجه
عن تعقلاتها واعلم انه ينبغي ان تحمل القوة العاقلة من الحكم الاول على النفس
الناطقة لا على قوتها والا كان الحكم الثاني تكرارا للاول وخلا هذا المختصر من مسئلة
تجرد النفس الذي هو من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع من
المختصر وكانا قد اشرنا الى ذلك في الحكم الاول اشارة خفية وثالثها ان
النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن لكانت
موجودة قبل البدن وانه مح لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة
متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم
الماهية او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاولان فلا
شتراكها وامتناع كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف اما اشتراك
الماهية فظ واما الاول فلاندراج النفوس المتعددة في حد واحد ضرورة امتناع
اندراج المختلفات بالماهية في حد واحد واما اشتراك لوازم الماهية فلاستلزام

او بعوارضها المفارقة لا جايز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز
ولا جايز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القوابل لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان
كلها عارضا لازما والقابل للنفس انما هو البدن فحتى لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة فتكون حادثة ضرورة متن

اللازم

اشتراك الملزوم اشتراك اذ لولا هذا الاستلزام لزم وجود الملزوم
في بعض الافراد بدون اللازم وهذا يبطل الملازمة بينهما وفي هذا الكلام
نظر لانا لا نم ان النفوس المتعددة مندرجة تحت حد واحد وانما
يصح هذا الاندراج اذا كانت لها ماهية واحدة محدودة وهو اول المسئلة
وكيف يكون النفس محدودة وهي بسيطة عندهم والبسايط لا تحد
واما التعريفات المذكورة لها مثل التعريف المذكور ههنا وقولهم النفس
هي المشار اليه بانا فليست بحدود بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المحصل
واما الثالث فلان العوارض المفارقة انما تلحق الشيء بسبب القابل
لان الماهية لذاتها لا تستحق العوارض والا لم تستحق الماهية لذاتها لا تنفك
عن الماهية فيكون لازما لا عارضا والقابل للنفس هو البدن لا غير
فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها مقارنة للبدن
قبل حدوث البدن وانه مح فثبت ان النفس لو كانت موجودة قبل البدن
لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة قبل البدن فتكون حادثة بحدوث
البدن وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المفارقة
الفايضة من الفاعل قلنا النفس ما يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فايضة
من الفاعل لكن فيضان العوارض المفارقة من المبداء الفياض مشروط باستعداد
القابل واختلاف استعداداته وما يكفي ذات المبدع في فيضانه فهو لازم غير مفارق

واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم هذه الحجة
لجواز اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة
الحاصلة لها بابدان اخرى سابقة الا انها ... المص لم يتعرض له ههنا تعويلا منه
على ما سيذكره في آخر الالهيات من بطلانه واذ قد يسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني
فقد حان لنا ان نشرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستمدين من الله
التوفيق فيما املناه من اتمامه فان كنوز التوفيق لديه واعنة تحقيق الامال
بيديه وهو الله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وهو الملك الوهاب قال

القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة

فنون اقول لما كان العلم الالهي باحثا عن احوال الموجود التي لا تفتقر في وجودها الى المادة وكان
الغير المفتقر الى المادة اما ممكنة الحلول في المادة كالامور العامة او ممتنعة والممتنع حلوله
في المادة اما واجب لذاته او لغيره رتب المص القسم الثالث الذي هو في الالهيات
من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة للموجود الغير المفتقر
الى المادة وجعل الفن الاول في الامور العامة وسماها تقاسيم الوجود حيث
قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب
الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير وتارة
الى المتقدم والمتأخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها الى الكلي والجزئي
ايضا انقسام بحسب الوجود فان الماهية تعرض لها الكلية بحسب الوجود الذهني

والجزئية بحسب الوجود الخارجي ورتب هذا الفن في فصول قال الفصل
الاول في الكلي والجزئي اقول لما كان المشهور فيما بين القوم ان الكلي امر
واحد مشترك بين امور متكثرة من جزئياته حاول التنبيه على المعنى المقصود
من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر متشخص واحد بالعدد موجود
في كل واحد من الجزئيات بوجود خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء
الواحد بالشخص في حالة واحدة بصفات متضادة مثل السواد والبياض وغيرهما
ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حال اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف
بعض منها بالطول حال اتصاف بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه
انه معنى واحد معقول حاصل في النفس مطابق لكل واحد من الجزئيات بمعنى ان
هذا المعقول في النفس لا يوجد في الخارج الا بوجود واحد من تلك الجزئيات فاذا
وجد بوجود اي واحد من تلك الجزئيات كان ذلك الجزئي بعينه من غير تفاوت
اصلا فليس قبل المعنى المعقول في النفس صورة شخصية في نفس شخصية
فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار
ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للموجود
الخارجي غير متأصل في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين هكذا قيل
ومن الافاضل من اجاب عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس
هو الصورة الشخصية الحالة في الماهية النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم

المتميز

المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال له لان الكلية
هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما يتصور فيه دون الصورة الحالة ضرورة
ان الصورة الحالة لازمة الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي
واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية فالمعني بالصورة
العقلية انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة فان لفظ الصورة كما
يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المذكور المعلوم المتميز بها
اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي فلا شك انه موجود
في الخارج متعين بتشخصاته وهي العوارض اللاحقة للطبيعة الكلية
بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض
المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية
نفس تصورها غير مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث
هو شخص مانع منه فلولا ان التشخص في الشخص زائد على الطبيعة
الكلية لما كان كذلك قال فصل في الواحد والكثير اقول عرف
الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال لها انه واحد اي
من تلك الجهة وهذا تعريف الشيء بنفسه فان الشيء باي جهة اخذ
انما يعلم ان الواحد مقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد
فهذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة مفهوم الواحد فتعريف الواحد به

تعريف الواحد بالواحد من جهة او تعريف الشيء بنفسه والصواب
ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيدنا بالحيثية ليندرج
الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه من بعض
الوجوه لا يصدق عليه انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون التقييد
وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم من بعض الحيثيات فمن هذه الحيثيات يصدق
عليه انه لا ينقسم فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور
ثم الواحد اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس الذين اعتبرا واحدا
بسبب اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا
واحدا بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج المعتبرين
واحدا لكونهما موضوعين لمحمول واحد وهو الابيض او بالموضوع كالضاحك والكاتب
المحمولين على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بمعدود مجتمع
من آحاد منفصل بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل
الى اجزاء متشابهة كالماء فان الماء من شأنه ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها
ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى اجزاء تركبت منها ماهية
كالبيت المركب من العلو والجدران والسفل واما ان يكون واحدا حقيقيا
وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته وكالعقل الواحد والنقطة
والوحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد باحد هذه المعاني مثلا الكثير بالجنس

هو الاشياء

هو الاشياء المتعددة التي لم يندرج تحت جنس واحد والكثير
بالموضوع هو الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد والكثير بالعدد
ما يكون معدودا مجتمعا من الآحاد المنفصلة وعلى هذا القياس
هذا ما ذكره المص في اقسام الواحد والكثير وفيه انتشار اي غير
مضبوط ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء
متعددة او لا فان كان اشياء متعددة فلا بد ان يكون لها جهة وحدة
بها اعتبرت واحدة فجهة الوحدة اما ان تكون مقومة لتلك الاشياء او عا
رضة لها او لا تكون مقومة ولا عارضة فان كانت مقومة لها فاما ان
يكون تمام ماهية لها او لا فان لم يكن تمام ماهية لها فتلك الاشياء
واحد بالفصل وان كانت تمام ماهية لها فاما ان تكون تمام الماهية
المشتركة بينها او تمام الماهية المختصة لكل واحد منها فان كان
تمام الماهية المشتركة بينها فهي الواحد بالجنس وان كانت تلك
الاشياء تمام الماهية المختصة لكل واحد منها فهي الواحد بالنوع وان كانت
عارضة لها فتلك الوحدة العارضة اما محموليتها على موضوع
واحد وهي بهذا الاعتبار واحدة بالموضوع او موضوعيتها لمحمول
واحد فهي الواحدة بالمحمول وان لم تكن جهة الوحدة مقومة
لتلك الاشياء ولا عارضة لها فهي واحدة بالتعلق كنسبة النفس الى البدن

ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة في التشبيه وهي التدبير
ليست مقومة ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس والملك في جهة
كون التدبير جهة الوحدة للتشبيه مقارنته لكل منهما في العروض مطلقا
فيكون فيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد اشياء متعددة فهو
الواحد بالعدد والشخص ايضا ثم ان لم يقبل القسمة اصلا فاما
ان لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون له مفهوم
اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو الواحد المطلق كالمفارق
وان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل وهو
الواحد بالاتصال او يكون منقسما اما ان لا يكون اجزاؤه متباينة
في الوضع وهو الواحد بالاجتماع والتركيب او غير متباينة فيه وهو المركب
الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب من الهيولى والصورتين
قال هداية الاثنان قد يتقابلان الخ اقول لما كان التقابل
من عوارض الكثير وعند تصور الكثير والقسمة لا يبعد ان يتصور
التقابل في بعض افراد الكثير بتصوره لما بينهما من اللزوم البين فيشتاق
الى معرفة اقسام التقابل على التفصيل وتحصل له بسبب اشتباهها
عليه تحير ودغدغة اورد هذه الهداية لبيان ماهية التقابل واقسامه دفعا
للاشتباه الموجب لتحير المتعلم ودغدغته فالتقابل بين الشيئين كونهما بحيث لا يجتمعان

في محل واحد من جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان فالمتقابلان
هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع
وبعدم اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان لو كان احدهما عليه يجب
ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض
دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصورة النوعية المتواردة على
الهيولى اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى
ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان
معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل اذ الجوهر
وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب
بين الشيء وعدمه اي شيء كان وقوله من جهة واحدة ليدخل المتضا
يفان في التعريف لان المتضايفين كالابوة والبنوة قد يجتمعان
في موضوع واحد كزيد مثلا لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين
فان ابوته بالقياس الى ابنه وبنوته بالقياس الى ابيه فلو لم يقيد التعريف
بهذا القيد لخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعند التقييد يدخلان
فيه لانهما لا يجتمعان في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى
قوله في زمان واحد كما ذكره بعضهم فان الاجتماع مغن عنه حيث
لا يوجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام الضدان والمتضايفان

كالسواد والبياض

كالابوة والبنوة

والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقا
بلين لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين
او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل
كل منهما بدون الآخر وهما الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع الآخر وهما
المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فالعدمي اما عدم
الامر الوجودي عن الموضوع القابل له وهما المتقابلان بالعدم والملكة
او عدمه مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب هكذا قيل وفيه نظر
اذ لا نم انتفاء التقابل بين الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه
كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما عدميين والاولى في وجه
الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات اما ان يكون احدهما عدم الآخر
او لا فعلى الاول ان كان احدهما وجوديا محتاجا الى الموضوع القابل
والآخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب
والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا او كان وجوديا لكنه لا يحتاج
الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون
الآخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني يجب ان يكونا وجوديين
اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما وجوديا والآخر عدميا
وكلاهما باطل اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا اما عدميين مطلقين او عدميين

لشيء واحد او لشيئين او احدهما مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير
لما يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين بالذات
اما على الاولين فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء
واحد واما على الثالث فلان العدم المضاف الى شيء انما يتعدد ويتقابل
بتعدد ما اضيف اليه وتقابله لا بالذات واما على الرابع فلامتناع التقابل
بين المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجودي وعدم شيء
آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي المضاف
اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا فثبت
ان تقابل المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب
ان يكونا وجوديين فهما ضدان او متضايفان لما ذكرنا من البيان
فالضدان هما المتقابلان الوجوديان الغير المتضايفين اي اللذان ليس
تعقل شيء منهما بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض و
والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر
كالابوة والبنوة فان الابوة لا يعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان
بالعدم والملكة امران احدهما وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي
لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان
العمى عدم البصر عما من شانه البصر والجهل عدم العلم عما من شانه العلم

والمتقابلان بالايجاب والسلب هما امران احدهما عدم الآخر
مطلقا كالفرسية واللافرسية والمتقابلان بالايجاب والسلب
مغاير فان ما عداهما من اقسام المتقابلين فان تقابلهما بحسب الذهن
لا بحسب الخارج لان التقابل نسبة بين المتقابلين والنسبة
انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين بالايجاب
والسلب عدميا انما يتحقق في الذهن لا في الخارج لا يثبت النسبة
اعني التقابل ايضا غير متحقق الا في الذهن بخلاف العدم والملكة
فانه وان كان عدم شيء ايضا لكنه ليس عدمه مطلقا بل عدمه عن
الموضوع الموجود في الخارج القابل له فله تحقق ما في الخارج باعتبار
الموضوع وهذا القدر من التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة
في الخارج اذ تحققها في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار الا بحسب
وجوده فيه قال فصل في المتقدم والمتاخر اقول المتقدم ما له
التقدم كما ان المتاخر ما له التاخر والتقدم والتاخر بديهيا التصور يتوقفهما
كل احد بلا فكر وروية فالمتقدم ينقسم بحسب انقسام التقدم
الى خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو ما له تقدم بالزمان اي كونه
في الزمان المتقدم كتقدم نوح على ابراهيم عليهما السلام الثاني المتقدم بالطبع وهو
الشيء الذي لا يمكن ان يوجد شيء اخر الا وهو موجود وقد يمكن

ان يوجد هو ولا يكون الشيء الاخر موجودا وحاصله انه الشيء الذي
يتوقف عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه بالطبع هو كونه كذلك
كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودهما على
وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي
ان يزاد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر في المتاخر
ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف
وهو الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك
كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب
من غيره الى مبدء محدود لهما وتقدمه هو تلك الاقربية وهو اما طبعي
ان لم يكن المبدا المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع
كتقدم الجنس على النوع واما وضعي ان كان المبدء بحسب
الوضع والجعل كترتب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب
اي كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث هكذا الى الاخر
بالنسبة الى المبدء المحدود الذي هو المحراب الخامس المتقدم
بالعلية وهو العلة الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونه
علة فاعلية كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كانتا معا
بحسب الزمان لكونها علة لها والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء

وقد ذكر فيه وجه اخر وهو ان التقدم اما ان يكون بحيث يقتضي
عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان اولا والاول هو التقدم الزماني
والثاني اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه للمتاخر اولا والاول اما ان يكون
المتقدم فاعلا وهو العلي اولا وهو الطبيعي والثاني اما ان يعتبر فيه
مبدا يكون القرب منه تقدما وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا الوجه
انما يتم بانضمام الاستقراء اليه في الشق الاخير من المناقشة المندفعة
واعترض على الحصر بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج
عن الخمسة لان هذا التقدم ليس زمانيا والا لكان للزمان زمان
ولا هو سواه من الاقسام الخمسة وهو ظاهر واجيب عنه بانه زماني اذ المعنى المقصود
بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتاخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما
والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتاخر منه فيكون تقدمه
زمانيا لا لكونه في الزمان المتقدم حتى يلزم ما ذكرتم وقيل هذا التقدم بالطبع
وليس ببعيد عن الصواب فان الجزء السابق من الزمان لكونه معدا الجزء
اللاحق منه متقدم عليه طبعا قال فصل في القدم والحادث اقول القدم
يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات
وينحصر في المبدء الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات يوجد منه
وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم

بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي
يكون وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان
وهو الذي سبق عدمه على وجوده سبقا زمانيا بان كان معدوما
في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده من الزمان وكل قديم
بالذات فهو قديم بالزمان لان الموجود لا من غيره موجود بالذات
يمتنع العدم في وجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل
قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات
اللازمة له لامتناع تخلفها عن المبدء الاول قديمة بالزمان وليست
قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان
فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص
اعم من مقابل الاعم واذ قد عرفت هذا فاعلم ان كل حادث
زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اي له مادة سابقة الوجود عليه
بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده اما الاول فلان الحادث
قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن ممكنا لذاته لكان ممتنعا
لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود
ممكن قطعا لامتناع كون الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي وانه محال فالحادث قبل وجوده امكان

وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده مع ان الا انه لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وبين قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ان يكون امكانه صفة سلبية والصفة انما تتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه ومعنى الحادث وبين المعنيين بون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي وليس هو مما يقوم بنفسه لانه اضافة تعرض الماهية بالقياس الى الوجود والاضافات لا تقوم بانفسها ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث يقال الفاعل قادر على ايجاده لان الشيء ممكن وامتناع تعليل الشيء بنفسه فهو اذن قائم بغيره قبل وجود الحادث فذلك الغير لا بد ان يكون مادة للحادث والا لما انتفى الحادث

فصل في القوة والفعل والقوة هو الشيء الذي هو مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر وكل ما يصدر عن الاجسام في المادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال كالاختصاص بأين وكيف وحركة وسكون فهو عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه وكذا ابطل الثاني والا لما كان مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فاذن هو عن قوة موجودة فيه وهو

عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق بالمادة واما الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم من تصور مفهوم الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على المطلق حيث دل على سبق المادة بالزمان قال فصل في القوة والفعل اقول لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان من الافعال الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى بالقدرة وهي الصفة التي بها يتمكن الحي من الفعل وتركه بالارادة والى لازمه ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل سريعا ثم عمم فاستعمل في كون الشيء مطلقا حيوانا كان او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه وبهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول وهو المتعارف بين المنطقيين لكن قبل امكان حصول المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور مع بقاء القدرة قلنا الباقي هو الصفة لكن القدرة ليست هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا لتمكن الحي من المقدور وهذه الاضافة زائلة عند حصول المقدور فيكون القدرة زائلة عند حصول المقدور

مثل حصول المقدور مع عدمه فيكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة ونقل ايضا من القدرة لما هو كالجنس لها من المؤثرية المشتركة بينها وبين الايجاب والقوة بهذا المعنى هي مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر وهذا فيه نظر اما اولا فلان المؤثرية انما يكون كالجنس للقدرة والايجاب اي لو كانت محمولة عليهما بالمواطأة وليس كذلك اما ثانيا فلان مبدأ التغير ليس هو المؤثرية بل ذات المؤثر فان المبدأ انما يطلق على الفاعل لا على الفاعلية ويمكن ان يقال لفظ القوة نقل من القدرة لما يشبهها في كونه القادر ثم منه الى مطلق التأثير ثم منه الى ما به يحصل التأثير وهذا المعنى هو الذي اراده المص بلفظ القوة في هذا الموضع وعرفه بانه الشيء الذي هو مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء آخر باعتبار ما من الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه طبيب بل باعتبار انه مريض فالآثار والافعال المعتادة المستمرة الصادرة من الاجسام عند تجردها عما يقتضي فيها تلك الآثار والافعال من الامور الخارجية واختصاصها

بها باين وكيفيات واوضاع مخصوصة والحركات وساير الافعال الصادرة عنها يجب ان يكون صدورها عن قوى مؤثرة موجودة فيها متغايرة بجسميتها اذ لو لم يكن كذلك لكان صدورها اما عن الجسمية المشتركة او لا عن سبب مستمر الوجود فيها بل لاجتماع امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام في الآثار والافعال وكذا الثاني لان حصول تلك الآثار والافعال لو كان بطريق الاتفاق لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فثبت انها صادرة عن القوى الموجودة في الاجسام وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان يكون تلك الآثار والافعال صادرة عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الاثر والفعل في بعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال قال فصل في العلة والمعلول اقول علة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان الاول هو ما يتقوم به الماهية من اجزائها وتسمى علة الماهية والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجي وتسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان

فصل في العلة والمعلول العلة يقال لكل ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية فهي التي يكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين للكوز واما الصورية فهي التي يكون جزءا من المعلول لكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز واما الفاعلية فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي يكون لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة

وجوب المعلول بالفعل بل بالقوة وبه العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وبه العلة الصورية كالقوة الحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اي تكون مؤثرة في المعلول موجدة له وبه العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا وح اما ان يكون المعلول لاجلها وبه العلة الغائية كالغرض المط من صنعة الكوز او لا وبه الشرط ان كانت وجودية وارتفاع الموانع ان كانت عدمية ويندرج في الشرط الموضوع والآلة ثم ان المص اورد هنا حكمين من احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة تمتنع ان يصدر عنها اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكلما يصدر عنه اثران فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثران اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثران لحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الآخر عنه فالحيثيتان اما ان يدخل احدهما في المصدر او لا بل تكونان خارجتين عنه فان دخلتا او احديهما فيه لزم التركيب وان خرجتا كانتا اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته لحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الآخر عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان

بعود

يعود الترديد فيهما فان دخل احديهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه كانت لهما حيثيتان اخريان فاما ان تذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر فيلزم التركيب هذا هو تقرير هذه الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نسلم ان الحيثيتين لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات الخارجية المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر عنه لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه حيثية لزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة وحصلت حيثية اخرى الى آخر الحجة واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا حكم بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي

فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه الا بحيثيتين والواحد مع تلك الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد فليس بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان آخر واعتراف بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة ولما توقف وجود هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرها بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه اما التفسير فليس بجامع لان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى المعلول الاول ولا شيئا ولا يصدق عليه هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول باطل لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل فما فرضناه انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار

المعلول

هداية كون الشي موجودا الآنا في تاثير العلة فيه لان الشي اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين جميعا لا جايز ان تفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم وانه محال فاذن وجوده حالة الوجود فكون الشي موجودا الآنا في كونه معلولا لا يستن

المعلول الى ما هو خارج عنها هف واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم الذي هو نقيض المط فثبت المط وهو وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي وقطعنا النظر عن علتها التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجود او عدم لكانت اما واجبا او ممتنعا بذاته ولا معنى للممكن بالذات الا هذا قال هداية كون الشي موجودا اه اقول من الاوهام العامية ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء العلة الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على الباري لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهم هذا بابنا معروف بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا الوهم وبيانها ان كون الشي موجودا الآنا في تاثير العلة فيه لان علة الشي الممكن المعدوم بذاته اذا افادته الوجود فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشي المعلول او في حالة

عدمه اعني حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما
اجتماع الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان افادة العلة الوجود
في حالة وجود المعلول فثبت ان وجود المعلول لا ينافي تاثير العلة
بل ثبت ان العلة مؤثرة في المعلول في حالة وجوده فبطل ما توهموه
من جواز بقاء المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول
بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه في حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت
بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلول في حالة وجوده
فينبغي ان يكون افادة العلة وجود المعلول في حالة العدم اذ لو كانت
في حالة الوجود او في الحالتين جميعا لزم تحصيل الحاصل وهو محال
قلنا لا نم لزوم ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة الوجود
في حالة الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناه ان وجود
العلة يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده استتباع حركة
الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود
لا يستلزم تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة
للبناء بل انما هو علة لحركة اجزاء البناء وانضمام بعضها الى بعض
وذا غير باق بعد البناء وعلة دوام البناء واستمراره هو توقف
انفصال الاجزاء بعضها عن بعض يبوسة الماء المانعة من انفصال

ثالثها

ثالثها هذا باق حسب بقاء البناء فانحسمت مادة الوهم
لبطلان منشئه قال فصل في الجوهر والعرض اقول
كل موجود يختص بموجود آخر ويسري فيه بحيث يكون
الاشارة اليهما في الوضع فالاختصاص بينهما يسمى حلولا ويسمى
الموجود الاول الساري حالا والثاني المسري فيه محلا ولا بد
ان يفتقر احدهما الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر
لكانت نسبة احدهما الى الآخر كنسبته الى الاجنبي فحلول احدهما
في الآخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاذا كان كذلك
فالمفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول يسمى المحل هيولى
والحال صورة وعلى الثاني يسمى المحل موضوعا والحال
عرضا هذا ما ذكره المص والحق ان افتقار الحال من لوازم
معنى الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر لا محالة فالحال
مفتقر بالضرورة وصواب التقسيم على هذا ان يقال الا
الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهو في الصورة او من
طرف الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان اعتبار
السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية مع
ان يكون متصفة بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاصل

الحلول بالاختصاص الناعت ليندفع النقض بالاعراض المذكورة
واذا مهد هذا فنقول الجوهر ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود من شانها ان تتصف بالوجود
العيني فاذا اتصفت به لم تكن في اتصافها به مفتقرة الى الموضوع فالواجب
لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما العرض
فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كالكون المحتاج
في وجوده الى الجسم بحيث يقوم به واعترض على هذا
بان الصورة العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس محتاجة
اليها في وجودها فتكون اعراضا لافتقارها في الوجود الى الموضوع وهو
النفس لكنهم صرحوا بان الصورة العقلية للجواهر جواهر
مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية فاجيب عنه بالتزام عرضية
هذه الصورة وادعاء ان عرضيتها لا ينافي جوهريتها بمعنى انها
اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي
وثبوت الاعم لشيء لا يوجب ثبوت الاخص وفي هذا
الجواب نظر لان الصورة العقلية للجواهر حالة قيامها بالنفس
موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة

في

في الخارج والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود
في الخارج فتكون تلك الصورة قائمة بالموضوع في الوجود
الخارجي فلا تكون جوهرا قطعا بل الحق في الجواب ان
لفظ الصورة يطلق على الصورة العقلية الحالة في النفس و
على المعنى المجرد عن اللواحق المادية المتميز عند النفس
بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية للجوهر
بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها
النفس لوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما التي حكموا
عليها بانها جوهر مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية
فانما هي بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص
كانت لا في موضوع فيكون جوهرا لا محالة ثم الجوهر اما ان يكون
محلا لجوهر آخر او لا فان كان محلا فالمحل هيولى والحال صورة وان
لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم او لا
فان كان متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس
والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة
اذ لو كان جنسا لها لكانت مشاركة في الجنس
الفصل وليس كذلك فان النفس مثلا ليست مركبة

لانها تعقل الماهية البسيطة والشيء مما يعقل البسيطة مركب
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يعقل البسيطة لو كان
مركبا لكان منقسما فتنقسم الماهية البسيطة الحالة فيه بانقسامه
والتالي باطل وهذا انما يتم ان لو كان التسريان معتبرا في الحلول على ما ذهب
اليه البعض لكن التحقيق يأباه لان الحلول اعم من ان يكون على
التسريان او غيره على ما علمت وايضا تركب النفس
في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي انقسامها
في الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج لكن نسلم الان ثبت
استلزام تركب الماهية في العقل من الجنس والفصل
تركبها في الخارج من المادة والصورة فيلزم تركب النفس
في الخارج من المادة والصورة فتكون جسما قابلا للانقسام
بالضرورة واما العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين
ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال
والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل المساواة وعدمها
لذاته قوله لذاته احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة محله كالشكل
القابل لهما بواسطة العدد الحال بمحله ومثل المقدار او بواسطة ما يحل فيه كالمعدود
من الاعراض القابل لهما بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما

بواسطة المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون القابل
لهما بواسطة المقدار المقارن له في المحل فانه لا يسمى شيء
منهما بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد في الكم فمعرفتهما موقوفة
على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دوريا فالاولى ان يقال الكم
هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل
لان اجزاءه اما ان يشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية
آخر وهو المتصل او لا وهو المنفصل والمتصل اما قار الذات
اي مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح
والثخن وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان
والمنفصل هو العدد وله انواع غير متناهية لان كل واحد من الاعداد
الغير المتناهية نوع من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اي عرض
والعرض والهيئة متقاربان في المفهوم لا تفاوت بينهما الا
باعتبار العروض في مفهوم العرض والحصول في مفهوم الهيئة في شيء
اي قارة في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة فقوله هيئة يشمل
الاعراض كلها وقوله في شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة
كالحركة والزمان وقوله لا يقتضي قسمة يخرج الكم وقوله
ولا نسبة يخرج الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف

بانه منقوض بالوحدة والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليستا
من الكيف لعدم اندراجهما في شيء من اقسامه الاربعة
واقول اما النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة
بالكميات واما الوحدة فلا نقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم
كونها من الكيفيات ومنع انحصار الكيف في الاقسام الاربعة
المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف
جنس تحته انواع اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية
والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها
ان الكيفية اما ان تكون بحيث لا تعرض الشيء الا بواسطة الكمية
وهي المختصة بالكمية او لا تكون كذلك وح اما ان تكون مدركة
باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا وح اما ان تكون
مختصة بذوات الانفس وهي النفسانية او لا وهي بحكم الاستقراء
في الاستعداد وهي الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة فهي
اما راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات
واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات
وانهم سموا اوائل الكيفيات المحسوسة بالانفعالات لكونها اسبابا
لانفعالات الحواس ولما كانت الراسخة منها كذلك سموها

من

اقوى من غير الراسخة كونها انفعالا لا بهذا المعنى خصصت باسم الانفعا
لية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة على مثال احمري لشديد
الحمرة فنزل عنها اسم الانفعال الذي كان مشتركا لها في اول الوضع
وبقي اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة اما الكيفيات النفسانية
فهي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكة
او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالا واما الكيفيات
المختصة بالكميات فاما ان تكون مختصة بالكميات المتصلة
كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او بالمنفصلة كالزوجية
والفردية واما الكيفيات الاستعدادية فاما ان تكون استعدادا
نحو القبول كاللين والممراضية وتسمى ضعفا ولا قوة او نحو اللاقبول
كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حالة تعرض
للشيء بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تعرض
للشيء بسبب الحصول في الزمان واما الاضافة فهي حالة
نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة بازاء حالة اخرى
نسبية بحيث لا يعقل احديهما الا مع الاخرى كالابوة
والبنوة فانه تعقل كون الشيء من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما
بواسطتها تعرض لاحدهما حالة نسبية هي الابوة وللاخرى هي البنوة

و لا انفكاك بينهما في التعقل و اما الملك فهو حالة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به و ينتقل بانتقاله كالتعمم فانه حالة تعرض للشيء بسبب احاطة العمامة براسه و كالتقمص فانه حالة عارضة بسبب احاطة القميص و اما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين نسبة اجزائه بعضها الى بعض و نسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام و القعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض و الى الامور الخارجة عنه و اما الفعل فهو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التاثير اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا فقولنا اولا احتراز عن الهيئات العارضة للفاعل التابعة للفعل فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب التاثير لكن لا اولا بل بواسطة الفعل و قول المص مادام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة للتاثير هي الهيئة الحاصلة به اولا و اما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتاثر عن غيره بسبب التاثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع مادام منقطعا و اعلم ان ههنا نسبا كثيرة عارضة بتلك النسب كحصول الجسم في المكان مثلا فنسبة متكررة بين المكان لها تعرض الجسم هيئة و هكذا في البواقي فالاعراض النسبية اي تلك النسب انفسها ام الهيئات العارضة

انتهى الى الكل

بسببها

الفن الثاني في العلم بالصانع و صفاته و هو مشتمل على فصول الفصل في اثبات الواجب لذاته و هو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم و بيانه ان نقول ان لم يكن في الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها تكون جملة و كل واحد منها ممكن لذاته يحتاج الى علة خارجة و العلم به بديهي الخارج عن مجموع الممكنات واجب لذاته ... واجب الوجود ...

بسببها اضطربت مقالتهم في ذلك فالمص جعلها الهيئات العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها و آخرون بخلاف ذلك و التحقيق في هذا المقام يستدعي في الكلام الينا بما يقصر عن نطاقه عقد هذا المختصر قال الفن الثاني في العلم بالصانع اقول لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على ما التزم ايراده فيه من مباحث الامور العامة و حال الشيء و شرع في الفن الثاني الذي رتبه فيما يتعلق بالصانع و صفاته من المسايل و جعله مشتملا على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته و هو الموجود الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي الموجود الذي ممتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته و البرهان عليه انه لو لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المح و استحالة اللازم يوجب استحالة الملزوم و هو عدم الواجب فيستحيل عدمه و يجب وجوده بيان لزوم المح على تقدير عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكانت الموجودات باسرها جملة مجتمعة من احاد و كل واحد منها ممكن معلول فتكون الجملة لافتقارها الى كل منها ايضا ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة لها و العلة الموجدة لهذه الجملة لا بد ان تكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لها يجب ان تكون علة لكل واحد

من احادها اذ لو لم تكن علة لكل منها فاما ان لا تكون علة لشيء منها او تكون علة لبعضها دون بعض و كلاهما محال اما الاول فلانها لو لم تكن علة لشيء منها لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها اذ الجملة هي مجموع الاحاد فلا تكون علة للجملة و قد فرضنا ها علة لها هف و اما الثاني فلانها لو كانت علة لبعض الاحاد دون بعض لم تكن هي بانفرادها علة للجملة بل هي مع علة البعض الآخر و هذا ايضا خلاف المفروض و اذا ثبت ان علة الجملة علة لكل من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع آحادها او بعضها لزم كون الشيء علة لنفسه اما على الاول فظ و اما على الثاني فلان بعض الاحاد لو كان علة للجملة لكان علة لكل من الآحاد لما ذكرنا و من جملة الاحاد نفسه فتكون علة لنفسه فثبت ان علة الجملة ان كانت جميع الاحاد او بعضها يلزم كون الشيء علة لنفسه و التالي ظ بالقياس المذكور فثبت بطلان المقدم منه فلا تكون علة الجملة جميع احادها و لا بعضها فتكون خارجة عنها و ليس لاحد ان يقول اثبات المقدمة القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات و الانظار يتاتي على ما ادعاه المص من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها فطرية لا انها اولية ما اثباتها

بالمقدمات

بالمقدمات المذكورة و الاقيسة المؤلفة منها لا ينافي فطريتها و انما يكون منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين و ليس كذلك فان هذه المقدمة لكونها فطرية القياس لا يحتاج في تحصيل قياسها المنتج اياها الى الحركة الاولى يعرف ذلك بصواب التامل و اذ قد ثبت ان علة جميع الموجودات الممكنة بالاسر خارجة عنها و الخارج عن جميع الموجودات الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه و هو مح فثبت لزوم المح على تقدير عدم الواجب و به يحصل المط لما ذكرنا قال فصل في ان وجود الواجب نفس حقيقته قول وجود الواجب نفس حقيقته و ليس له حقيقة الا الوجود البحت المجرد القائم بذاته و بيانه ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا منها او عارضا لها و التالي بقسميه بط اما الملازمة فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على ذلك التقدير لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجودا للواجب هف و اما بطلان التالي فلانه اذا كان جزءا لزم كون الواجب مركبا و انه مح و ان كان عارضا و كل عارض مفتقر الى المعروض و كل مفتقر الى ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا و كل ممكن محتاج الى مؤثر فوجود الواجب له مؤثر فذلك المؤثر اما

لها لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب فيفتقر الى غيره وهو الذات
فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان معلولا لامر منفصل لزم
كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه مح فيلزم تقدم الذات
بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان المؤثر ما لم يجب وجوده
لم يجب عنه وجود الاثر فذلك الوجوب المتقدم وجوبها بالذات
ايضا اذ لو كان وجوبا بالغير لكان المتاخر ايضا بالغير فيكون
الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو مح فالوجوب
المتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان
غيره ينقل الكلام الى وجوبه فيترتب سلسلة الوجوبات الى غير النهاية فيلزم
التسلسل او تنتهي الى وجوب وجوده هو عين الذات ويلزم الخلف
واما الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفس ذاته بل كان
زايدا على الذات مثل ما ذكرنا في الوجود والوجوب فيكون
ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب
تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه
وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما ان يذهب التعينات الى غير النهاية
وهو مح او تنتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المط واعلم ان بعض القد
مطوية في بيان هذين المطلوبين لوضوحها بما تقدم في الوجود والا

ذات الواجب او صفة من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل باطل
اما الاول فلان المؤثر متقدم بالوجود على اثره لما ان الاثر لا يوجد الا
بعد التاثير الذي هو افادة الوجود وانها لا تكون الا بعد وجود المفيد
الذي هو المؤثر فالمؤثر متقدم بالوجود على اثره مرتبتين فلو كان
ذات الواجب مؤثرا في وجوده لكان ذات الواجب متقدما بالوجود
على وجوده فيكون وجود الواجب متقدما على نفسه وانه مح
واما الثاني فلان المؤثر في الوجود لو كان صفة اخرى من صفات
الذات لتقدمت تلك الصفة بالوجود على الوجود وان الذات متقدمة بالوجود
على تلك الصفة فيلزم تقدم الذات بالوجود على الوجود لما في حال
الاول واما الثالث فلانه يستلزم افتقار الواجب في وجوده
الى الامر المنفصل ويلزم منه امكان الواجب وهو مح واذا ثبت ان
وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا لها او عارضا
لها وثبت بطلان المقدم لبطلان التالي بقسميه ثبت كون الوجود
نفس حقيقة الواجب وهو المط قال فصل في ان وجوب الوجود
اقول المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود
نفس ذات الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه انه
وجوب الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زايدا عليها عارضا

فصل في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يجب وجودها استحال ان توجد المعلول فذلك الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود بالذات ... قبل نفسه هف واما الثاني فلان تعينه لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يكن متعينا لا توجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه هف

ولا تغفل عنها قال فصل في توحيد الواجب اه اقول لو كان
في الخارج موجودان كل منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب
الوجود وامتاز كل منهما عن الاخر بشيء اما الاول فثابت بالفرض
واما الثاني فلان كل اثنين يشتركان في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما
عن الاخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء
الملزوم من لوازم انتفاء اللازم فما به امتياز كل منهما عن الاخر
اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان
ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من
وجوب الوجود خارجا عن كل منهما بالضرورة فهو ذاتي لهما ما ثبت
بالبرهان ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به
الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك
وما به الامتياز فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف
المفروض واعترض على هذا بانا لا نم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام
الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان لو لم يكن ما به الامتياز عارضا
وهو مم واجيب بان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي
هو وجوب الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا منهما او عارضا لهما
والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان

ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للشخص هو التعين فيكون
تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل
واما الثاني فلانه يستلزم للتركيب وهو مح واما الثالث فقد تقرر
بطلانه في الجواب ليس بسديد اما الاول فلانه كلام على السند على
ما لا يخفى واما ثانيا فلانه مشتمل على الاستدلال على عظيم اذ يكفي ان يقال
ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة يجب ان يكون مقوما اذ لو لم يكن
مقوما على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض المميز هو التعين
فيلزم كون التعين عارضا فباقي الكلام مستدرك كله وقد يجوز
في كلام هذا القايل ان الواجب نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا
ليس بسديد وان كان مثله صادرا من بعض المتجرين لانه انما يصح ان
لو كان للواجب ماهية نوعية وذا ينافي ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب
ليس عارضا لماهيته بل هو نفس ذاته قال فصل في ان الواجب لذاته واجب
الخ اقول واجب الوجود لذاته من جميع جهاته اي يجب حصول جميع
ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة غير حاصلة بتوقع
حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله
وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن له
من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن

فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته التي ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية فيما يمكن له من الصفات ...

كافيةً في حصول الصفات بأسرها لكان حصول شيءٍ من تلك الصفات
من غير ذاته وح يكون حضور ذلك الغير اي وجوده شرطاً
لحصول تلك الصفة وغيبته اي عدمه شرطاً لعدمها ومتى كان كذلك
لم يكن ذاته من حيث هي هي مجردةً عن كل واحد من شرطي حضور
الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجود اذ لو وجب لها الوجود على
ذلك التقدير فاما ان يجب لها مع تلك الصفة او لا معها فان
وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول الصفة
مشروطاً بحضور الغير لحصوله لها للذات المجردة عن حضور الغير
وان وجب لها الوجود لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطاً
بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان ذات الواجب
لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب
لها الوجود من حيث هي هي فلم يكن الواجب واجب الوجود
لذاته وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم فيكون الذات كافية
في حصول الصفات باسرها وملخصه منع الصغرى واما الكبرى فلان
ما يكفي الذات في حصوله لو لم يجب حصوله للذات لتوقف وجوب
حصوله للذات على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية في حصوله
وقد فرضنا انها كافية هف فيتم الحجة بمقدمتيها وحصل المط هذا تقرير الحجة

والاعتراض عليه من وجوه احدها ان السلوب والاضافات من الصفات
الممكنة للذات والذات غير كافية في حصولها لتوقفها على امور مغايرة
للذات ضرورة كونها نسبا بين الذات وسلب الحوادث ومفتقرة الى سلب
الحلول عن الذات وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لا
في الصفات مطلقا فلا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية
وفيه نظر وثانيها انا لا نم ان الذات لو لم يكن كافية في جميع الصفات
كان شيء من الصفات من الغير ولم لا يجوز ان يكون من الذات بتوسط الغير
وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير مثل كونها من الغير كما لا يخفى
الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط الغير
كان الغير جزءاً من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا
لوجودها وعدمه شرطا لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير
فرق وثالثها انا لا نم الملازمة في تالي الشرطية القائلة بانه لو كان حضور
الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن ذات الواجب
من حيث هي مجردة عن الشرطين واجب الوجود انما هو بحسب الاعتبار
لا بحسب نفس الامر فان تجرد الذات عن كليهما في نفس الامر مستحيل
لامتناع الخلو عنهما واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه لو
وجب وجودها فاما ان يجب مع الصفة او لا معها قلنا تختار

انه يجب مع الصفة وقوله فان وجب وجودها مع الصفة لم يكن
حصول الصفة مشروطا بحضور الغير قلنا لم فوله لان الصفة
حاصلة للذات المجردة عن الحضور قلنا التجرد بحسب الاعتبار
ولا يلزم منه عدم اشتراط الحضور في حصول الصفة وانما يلزم
ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع او نختار الشق
الثاني ونمنع المقدمات كما في الشق الاول بعينه ولا محيص عن هذا
الاعتراض والاولى في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب
من الصفات توجبه ذاته وكل ما توجبه ذاته فهو واجب
الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانها لو لم تصدق
لكان وجوب بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا
لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات ويلزم كونها
موجبة للبعض الذي فرضنا انها غير موجبة اياه من الصفات اذ موجب
الموجب موجب او لا يكون بل يكون له موجب ثان يوجبه وينقل الكلام
اليه فاما ان تذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او تنتهي الى موجب
توجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات لو لم
توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب
والتسلسل وخلاف المفروض فتكون الذات موجبة لجميع الصفات

فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده لانه لو كان مشاركا للممكنات في الوجود ... من حيث هو وجود اما ان يجب له التجرد او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما ...
... من الصفات هف

١١٩

ويحصل المط وهذه من الفوائد التي لم يسبق لها في الزبر سواه
ولها اخوات فيما سبق يشهد لي احد واحد منها بالافتراع
بالاختراع عند العقول لمن مارس بتتبع كتب الفن من اولي الالباب
قال فصل في ان الواجب لذاته اه اقول الواجب لا يشارك
الممكنات في وجوده اي ليس الوجود معنى واحدا نوعيا مقولا
على وجود الواجب ووجودات الممكنات بالتواطؤ كقول الانسان
على اشخاصه وذلك لانه لو شاركها في الوجود بهذا المعنى فالوجود
من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية
او اللاتجرد والعروض لها او لا يجب شيء منهما والاقسام التالي باطلة
بالجملة اما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود
نفس حقيقته وهو باطل لانا نعقل ماهية المكن كالمسبع مثلا
ونشك في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء
الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو باطل واما الثاني فلانه
مستلزم لعروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث
فلاستلزامه كون كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم
افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذلك ينافي ما اثبتناه من ان ذات
الواجب كافية فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة والاعتراض عليها

من وجهين احدهما ان قولكم في اثبات العروض لوجود الممكنات
انا نعقل المبتع مع الشك في وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال
الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه بان المط منا نقض المقدمة الكلية
الحاكمة بان وجودات الممكنات كلها مجردة غير عارضة والمثال الجزئي
كاف في النقض فليس قصل المقصود اثبات ان الواجب لا يشارك شيئا
من الممكنات في الوجود وهذا انما يثبت ان لو ثبت عروض الوجود
في الممكنات كلها والمثال الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا المقصود
ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجودات
الممكنات وذا ثبت مما ذكرناه من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود
مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود الممكنات و كان الوجود
المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات الممكنات
باسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارض
كما في المثال المذكور وثانيهما لانم انه لو لم يجب شئ من التجرد واللاتجرد من
من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ذلك لو كان
التجرد وجوديا وليس كذلك بل هو عدمي واجيب بان الممكن مفتقر
الى العلة وجوديا كان او عدميا غاية ما في الباب ان الممكن العدمي لا يلزم
ان يكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود من

حيث هو هو

حيث هو هو لكان ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علته
العدمية وهو مح ولقايل ان يقول ما ذكرتم من الدليل على ان
وجود الممكن غير مجرد منقوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب
ونشك في وجوده ولهذا يحتاج في اثبات وجوده الى البرهان ولو حصل
لنا جزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في اثبات وجوده
ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما يعقل
بصفاته فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن
معرفة حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان
بخلاف الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته
وهذا يستلزم عروض الوجود فيه فاعلم ان المص لم يذكر
في هذه المسئلة مذهب الحكماء بتمامه اذ غاية ما ذكره ان الوجود
ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي الواجب والممكن وليس
هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة
لوجودات الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات
الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الا فاضل من ذهب الى ان
الوجود لا كلية له ولا تعدد ولا عرضية وانما هو جزئي حقيقي واحد
بالشخص قائم بذاته توجد منه الماهيات الممكنات بنوع من الا

فصل في ان الواجب عالم بذاته لانه مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته لان ذاته حاصلة له فيكون عالما لان العلم هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولواحقها فالباري تع عالم بذاته متين

من التعلق غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات
عبارة عن موجوديتها العرضية القائمة بها الحاصلة لها بذلك التعلق
وكنا نسمع يقول هذا هو مذهب الاولين والاخرين من الحكماء المحققين ومن
مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا وتحقيق الحق في هذا
ليس مما يتم بمجرد البحث قال فصل في ان الواجب عالم بذاته اقول
اعلم اولا ان العلم بالشئ وادراكه بمعنى واحد وهو ان تمثل حقيقته
عند الذات المدركة اي تحصل عندها حقيقة الشئ اما بنفسها او بصورة
ومثالها اما الاول فكادراكنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ان ادراكنا
انفسنا ليس بحصول صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن
كون انفسنا حاضرة لنا بحيث لا نذهل عنها قطعا ويسمى هذا علما
حضوريا واما الثاني فكادراكنا الانسان فان الشخص الخارجي منه يحس اولا
بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية ارتساما مشروطا بحضور ذلك الشخص عند
الحاسة ويتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المقرونة بالغواشي
المادية لحصولها في الحس المشترك عند التفاته اليها ويتعقل ثالثا حقيقته الكلية
لحصول صورته العقلية في النفس ويسمى هذا علما انطباعيا ومما ينبغي ان
يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك لذاته لان كل مجرد
فهو مدرك بالذات على ما سيأتي بيانه في الفصل التالي لهذا الفصل

وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدركة بالذات فيكون
مدركا لذاته اذ الادراك ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما
قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله
والا لم تكن حقيقته له فان حقيقة كل شئ ما به ذلك الشئ هو هو فلو
لم يحصل للشئ حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشئ هو ذلك بدونها
فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة له هف اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود
عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسما او جسمانيا فيلزم
افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني الى الهيولى التي هي محل مفتقر
ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو مح فثبت ان الواجب لذاته مجرد
عن المادة فهو عالم لذاته فينتج ان الواجب عالم لذاته وهو المط قال هداية تعقل الشئ
لذاته آه اقول لما ذكر ان الادراك هو حصول الحقيقة عند المدرك وكان
هذا مظنة ان يعترض بان يقال الادراك يقتضي المعنى اضافة بين العاقل والمعقول
والاضافة تقتضي تغاير المضافين ويلزم من هذا امتناع تعقل الشئ
ذاته اذ لو تعقل الشئ ذاته لزم ان يكون مغايرا لذاته وانه مح فيبطل ما ذكرتموه
في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد هذه الهداية
دفعا لهذا الاعتراض وتقريرها ان تعقل الشئ ذاته لا يقتضي التغاير بين
العاقل والمعقول فان العلم هو حضور الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك

هداية تعقل الشئ لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول لان العلم هو حصول حقيقة الشئ مجردة وهذا المعنى
اعم من حضور حقيقة الشئ المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته
لذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقل والاخرى معقول هف

مطلقاً اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور الحقيقة المغايرة وكذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فعند تعقل الشيء ذاته جاز ان لا يحضر عنده حقيقة مغايرة له وتحضر حقيقته الغير المغايرة له ولان كل واحد من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص نفسان احديهما عاقلة والاخرى معقولة وانه بديهي البطلان وايضا لما كان تعقل كل منا ذاته معلوما بالبديهة كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المضافين وهما العاقل والمعقول فهذا لا ينافي تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا تقتضي تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو ما سلف تعقل الشيء ذاته فان الشيء من حيث انه من شانه العاقلية تغاير ذاته من حيث ان من شانه المعقولية فاذا تعقل ذاته فهو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة بالكلية واتضح المقصود

قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات اقول واجب الوجود بذاته عالم بجميع الماهية المعقولة والبرهان على هذا المطلب ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فبينة واما الكبرى فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء فيه وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات الى ان قال فيمكن ان تقارنه صور ساير المعقولات في النفس فان الادراك و التعقل هو حصول صورة المعقول في العقل المجرد عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل

بساير المعقولات فالواجب لذاته عالم بساير المعقولات اما الصغرى فقد مضت تقريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلايق المادية المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد منعزل عن تلك العلايق والنقض بان الواجب لذاته يمتنع التعقل مع كونه مجردا الخ مدفوع فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية لقصورها عن ادراكه لا يمكنها ان تتعقل حقيقة الواجب وذا لا ينافي امكان معقوليته في نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات وهذا ايضا ظاهر اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل وكل ما يمكن ان يعقل مع ساير المعقولات يمكن ان يقارنه ساير المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء في العقل فتعقل المجرد مع المعقولات حصولها معه في العقل وهذا مقارنتها اياه في العقل وكل ما يمكن ان تقارنه المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل دون الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصوله في العقل الذي هو المقارنة لكن المقارنة متوقفة على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات للمجرد في الخارج هو تعقله اياها فكل مجرد يمكنه

يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج لان صحة مقارنة المعقول له لا تتوقف على حصوله في العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقفت صحة مقارنتها له على حصوله في العقل لزم توقف صحة الشيء على وجوده المتاخر عنها وهو محال وكل مجرد يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج فالواجب لذاته يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هف فحصل ان كان الباري تع عالما بالكليات فلكان فاعلا لتلك الصورة وقابلا لها وهو محال لستين

لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير الثاني فيلزم التركيب قلت لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء التصوري ومفيد الوجود لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمتنع لذاته ان يتصور ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم بانهما متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري تع بالاشياء عرض انه فقد نفى العلم بالحقيقة مستتر

ان يعقل ساير المعقولات وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله له بالقوة لزم كونه ماديا فان كون صفة الشيء بالقوة من خواص كون ذلك الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم بساير المعقولات وهو الكبرى ولو جعلنا الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعلم ساير المعقولات لينتج القياس ان الواجب يمكن ان يعلم ساير المعقولات ثم قلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه ليلزم منه المط لسقط عنا في هذه الحجة مؤنة اثبات المقدمة القايلة كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه وقد تبين لك بهذا ما في كلام المص من التشويش والاضطراب

قال قيل الخ اقول هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب فاعلا وقابلا للصورة الحاصلة من الشيء في ذاته والتالي باطل اما اللزوم فكونه فاعلا لها فلان الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فيفتقر الى مؤثر فيها فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب

في صفة العلم الى ذلك الغير وهو مح فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات واما اللزوم كونه قابلا لها فلان العالم لا بد وان يكون قابلا لصورة المعلوم لهيامها به واما بطلان التالي فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران يعقل كل منهما بدون الاخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا للصورة لزم التركيب في ذاته وهو مح واجاب الشارح بانا لا نم لزوم التركيب لان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان تحصل له الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم من حصولهما للواجب التركيب في ذاته فهو ايضا مم اذ التركيب انما يلزم لو كانا جزئين للذات وليس كذلك بل هما عارضان لها بالقياس الى الصورة وذا غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان تعرضان لذات الواجب بالقياس الى المعلوم والمقدور ثم ان المص مال في هذه المسئلة الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم الباري تع بالاشياء صفة قائمة بذاته زائدة على نفس حقيقته وذهابه الى ان علمه بالاشياء انما هو بارتسام صورها في ذاته كالعلم

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي لانه يعلم اسبابها فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها
لذاتها ولا انما كان عالما بها لكن لا يدركها مع تغيرها والاشكال يدرك تارة منها انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة
فيكون لكل واحد منها صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات هذا محال بل يدرك على نحو كلي

الحدوث للنفوس الناطقة وقد خرج مذهب الحكماء ان ادعاء ان من اعتقد
ان علم الواجب هو نفس ذاته مذ بالماعاب على المتكلمين من لزوم
نفي ذات الواجب فاعلا وقابلا لعلمه فقد اعتقد نفي العلم عن
ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل العلم نفس الذات
فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم
بالحقيقة وسلك الرد عليهم يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام
ولم لا يعنون ويقولون العلم هو ان يحصل عنده العلم حقيقة المعلوم
لما بنفسها او باثر تسلم صورة منها فيه او في آلته فالارتسام اخص من العلم
ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم **قال فصل في** ان الواجب عالم بالجزئيات
اقول اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي تمهيد مقدمات
الاولى ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه تعالى بها مع جميع
صفاتها و آثارها اللازمة والغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع
ذلك يمكن الحصول له اذ هو مقتض بالذات وهذه الاشياء من شانها
ان تكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك الا لما له حالة منتظرة
لان العلم التام بالعلة الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول لان العلم التام
بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه استلزامها للمعلول وهذا يقتضي
حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين

كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك تقول فيه بانه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا شماليا نصفيا كذا وهكذا الى
جميع العوارض لكنك مما علمته جزئيا الا ان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين هذا العلم غير كاف لو صار ذلك الكسوف
في هذا الوقت ما لم ينضم اليه للتشخيص والمالم يكن الى الحاسة في الحدس سوى ما ذكرنا لم نعلم الجزئيات الحادثة
وجه كلي

من المعلولات بالنظر الى الصورة لا سيما بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان الهيولى
ان الصورة شريكة لفاعل الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة
فلو كان الصادر عن المبدأ الاول بلا واسطة هو الجسم لما امكن ان يكون الصادر بلا واسطة
كل واحد من الهيولى والصورة او احديهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا بلا واسطة
لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة منه فعلى الاول يلزم صدور الاثنين عنه في مرتبة واحدة
والاثنين وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في القسمين الاولين لكونه واحدا منهما بعينه ويلزم
ايضا خلاف ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم والى كونه نفسا
اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة قبل وجود الاجسام وانه محال لان النفس
انما تفعل فعلها بتوسط الاجسام واذ قد بطلت الاقسام الاربعة تعين الخامس
وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المط **قال فصل في اثبات كثرة
العقول اقول** لما ثبت وجود العقل علم ان الفلك لا بد له من مبدأ قريب
مؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا آخر او نفسا
او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام بط اما الاول فلما بينا ان المعلول
الصادر عن الواحد الاول ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان
فلكا آخر فالمؤثر منهما اما ان يكون حاويا بالنسبة الى الآخر او محويا ولا سبيل الى شيء
منهما اما الى انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي ولا يجوز ان يكون
الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان المحوي اصغر من الحاوي فظ

فصل في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر في الافلاك اما ان كان عقلا واحدا او فلكا واحدا او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا
واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان علة

واما انه اخس منه فلان البعد عن المبدأ الاول في سلسلة الممكنات المترتبة اكثر من
بعد الحاوي عنه والابعد اخس هكذا قيل وفيه مصادرة على المط لان المحوي
انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي لكان اقرب الى المبدأ
فاثبات عدم علية المحوي بابعديته يكون مصادرة على المط والاولى ان يقال
المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب حيزا من الحاوي الى ما يقبل الكون
والفساد من العناصر وما هو اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس
اخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر لا يؤثر في الاشرف الاعظم فيما تشهد به
الطباع السليمة فان كل من له طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر مؤثرا
في الاشرف الاعظم وهذه المقدمة اقناعية لم يقم عليها برهان والاولى في ابطال
علية المحوي ان يستدل بما سنذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق العام الدال
على بطلان كون الجسم علة لجسم آخر واما انه لا سبيل الى الاول فلان اثباته بطريقين
احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي بخصوصه وثانيهما عام يدل على امتناع علية
جسم لجسم آخر واما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان
وجوبه وجوده ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها لم يجب عنها وجود المعلول
واذ قد ثبت ان وجوب وجود المحوي متاخر عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع
الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته لوجب
وجود المحوي مع الحاوي فلا يكون المحوي متاخرا عن الحاوي هف واذا

جوده

امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم المحوي
مع وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم
لذاته والا لامتنع اللازم مع امكان الملزوم وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم بما ذكرنا
ان علية الحاوي للمحوي يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان
الملزوم فيبطل علية الحاوي وهو المط واما الطريق العام فبيانه مسبوق بمقدمة هي ان
تاثير جسم في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون كل واحد من الجسمين ذا وضع
بالنسبة الى الآخر وهذا بديهي ويشهد به استقراء الاجسام ايضا فان النار
مثلا انما تؤثر في غيرها بالتسخين ان لو كان بينهما وضع المقارنة وكذا الشمس
انما تضيء ما يقع في محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر
من الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي المتاثر منهما اعني هيولاه وصورته والا لم
يكن مؤثرا فيه هف واذا تمهدت هذه فنقول اذا كان جسم فاعلا لجسم آخر كان
الاول مؤثرا على شيء من هيولى الثاني وصورته بحكم الشرط الثاني وكل ما كان كذلك
كان شيء من هيولى الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الاول بحكم الشرط الاول والثاني بط اذ ليس
شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد اصلا فكذا المقدم فلا يكون جسم
فاعلا لجسم آخر ويلزم منه المط واما الثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان نفسا
لكان تاثيرها فيه بتوسط الجسم الذي هو آلتها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك
لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاو بالنسبة اليه او محوي وقد

الجسم الذي هو آلتها

تبيّن بطلانه بما ذكرناه في القسم الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت
الاقسام الثلثة تعيّن الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دلّ اختلاف
حركات الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد او عقول
متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد
بيّنا ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعيّن الثاني ويلزم منه
كثرة العقول وهو المط واعترض بانه لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الفلك
عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من الجوهر
والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان تمنع الحجة افنا عنه والتحقيق
انه لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى محله فمحله ان
كان فلكا او نفسا لزم منه ان يكون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم
منه المط لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قايم بعقل على حدة لامتناع قيام
الاعراض المتعددة الطبيعية بعقل واحد لاستلزامه تركيب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد
الافلاك وهو المط هذا هو التقرير المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما في تقرير
المصنف من الانتشار **قال هذا اقول** لما كان الدليل القايم على عدم علية الحاوي
بصدد ان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينافيه
وهو ان الحاوي محدد للجهات مع العقل الثاني فكونهما معلولي علة واحدة وهي العقل
الاول على ما سياتي تقريره والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي وما مع

هذا انه الحاوي مع سبب المحوي وهو العقل الثاني مع ان السبب متقدم بالعلة وما مع المتقدم بالعلة لا يجب ان يكون متقدما ...

المتقدم متقدم وهذا في التقدم الزماني فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية
لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد هذه الشبهة جوابا عن هذه المعارضة
وتقريره انا لا نسلم انه يلزم من تقدم العقل الثاني على المحوي مع العقل الذي
هو علة المحوي في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم
العقل الثاني على المحوي بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية
بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين على المعلول الواحد الشخصي
وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان
بالزمان هو الموجود في الزمان المتقدم بالزمان كذلك **قال** هذا انه الحاوي والمحوي
اقول لما ابطل علية الحاوي لاستلزامها امكان الخلاء ... ان يعترض علينا بان
يقال امكان الخلاء لازم عليكم للمحوي وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كل
واحد من الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن لذاته جائز العدم فكل من الحاوي والمحوي
يكون جائز العدم وعدم كل منهما ملزوم للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما
امكان الخلاء لان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم فاجاب عنه بان كل
واحد من الحاوي والمحوي ممكن جائز العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك
ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم
الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحينئذ ما وراء
ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كما ان ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما
فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء الممتنع هو ما البعد المفطور المفروض

هذا انه الحاوي والمحوي كل منهما ممكن لذاته وذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لازم من ذلك وانما لزم من وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن ...

الموهوم بين الاجسام القابل للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس بعد لانتهاء
الابعاد بالمحدد ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء باصطلاح المعتبر
بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا غير ممكن فلا يلزم امكان الخلاء
فلئن قيل كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما
فيجوز اجتماعهما ويلزم منه امكان الخلاء قلنا الحاوي لا يستلزمه العقل الذي هو علة
موجبة للمحوي ملزوم للمحوي ووجود الملزوم مع عدم اللازم مما يتنافيان فوجود الحاوي
يكون منافيا لعدم المحوي ولا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلاء **قال فعلى**
في ازلية العقول **اقول** الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد هو الزمان
المستقبل الذي لا نهاية له والازلي ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون
لوجوده بداية فلا يسبقه عدم والابدي ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون
لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم اذا ثبت هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية
اما انها ازلية فلوجوه ولم يذكر منها المصنف الا واحدا وهو ان الواجب لذاته
مستجمع في الازل لجميع ما لا بد منه في تاثيره في معلوله والا لزم ان يكون له حالة
منتظرة هكذا ذكره المصنف وفيه نظر والاولى ان يقال ذات الواجب بانفراده
علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر مغاير لذاته لكان الامر المغاير
مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب زايدة على ذاته وهذا خلاف ما تقرر
عندهم ان الواجب ليس له صفة زايدة وان كان منفصلا عنها كان ممكنا
معلولا له سابقا عليه فرضنا انه معلول اول هف فثبت ان ذات الواجب وحدها

علة تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف
عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان العقل الثاني
ايضا لان العقل الاول مستجمع في الازل بجملة ما لا بد منه في تاثيره في العقل الثاني
والا لكان شيء من تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك
الشيء ماديا حادثا ويلزم منه كون العقل الاول ماديا لمقارنة ذلك الشيء
اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع في الازل بجملة ما لا بد منه في تاثيره في العقل
الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق يثبت ازلية ساير العقول ولمن
يقابل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان
ماديا لان كل حادث مسبوق بمادة هف لان هذا مع انه من باب تعيين
الطريق الذي ليس من داب المناظرة عدول عن اقوى الطريقين
لان ما اختاره المصنف طريق لمي وهذا طريق اني واللمي اقوى من الاني ولما
انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من الامور
المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده تخلف المعلول
عن العلة التامة وهو ممتنع فيلزم ان يكون الباري تع او شيء من العقول قابلا
للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة في وجود كل منها بعد ذات العلة الجاعلة
مقارنة للباري تع او العقل قابلا للتغير والحوادث بطلان قبول التغير والحوادث
من خواص الماديات والباري تع والعقل مقدسان عن المادة **قال فصل**

فصل في كيفية توسط العقول بين الباري وبين العالم الجسماني قد ثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض
والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون في مباديها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل
الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود بل باعتبار ان له ماهية ممكنة

في كيفية توسط العقول [اقول] المراد بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية وتوسط العقل بين الباري تعالى وبينه قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين ان الصادر عن الباري تعالى بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول كما سبق من المباحث فان في العلم بتوسط العقول بين الباري والاجسام وانما المقصود من هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة وتعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه ليست من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا شيء واحد هو العقل وحده لم تكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا انها كذلك هذا خلف لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فالكثرة في العقل الاول من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثرة الحاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها وواجبة الوجود من جهة علتها الموجبة وهو الواجب لذاته فالعقل الاول ذو كثرة وهو وجوب وجوده بالغير وامكان وجوده بالذات فيكون باعتبار تينك الجهتين مبدأ للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم واشرف المعلولين وهو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين في العقل الاول وهي جهة وجوب الوجود فان النظام الكلي في سلسلة العلل والمعلولات يقتضي كون المناسبة محفوظا بين كل علة ومعلولها فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم عن العقل الثاني عقل ثالث وفلك ثان ثم من العقل

يصدر

الثالث

العقل لذاتها واجبة الوجود لوجود علتها فباعتبار وجوب الوجود بالغير يمكن ان يصدر عنه لذاته فيكون باعتبار الاعتبار
مبدأ العقل الثاني وبالاعتبار الاخر مبدأ للفلك المعلول يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف جهات العقل فيكون باعتبار موجود
واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاول وبهذا الطريق يصدر عن كل
عقل عقل وفلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه عقل عاشر وهو مبدأ للعناصر ومدبر لما تحت كرة القمر وهو العقل الفعال

لكن الهيولى لا تعدم بالعقل الا بالصورة ولا تعدم عليها ولا لكونه صورة لانه لو كان صورة لعدمت الصورة بالنسبة عليه عن العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهكذا يذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود والنوع بل اذا انتهت النوبة الى العقل التاسع يصدر عنه باشرف جهتيه عقل عاشر ينتهي به سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لعموم تأثيره فيما يصدر عنه من الآثار المختلفة في عالم الكون والفساد فلك القمر وينتهي به سلسلة الافلاك ثم يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة ومنشأ الاستعدادات المختلفة لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان حصولها فيها من جهة العقل الفعال لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى العناصر قابلة واحدة غير مختلفة في نفسها فلو كان الاستعدادات اثر للعقل في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات حدثت في هيولى العناصر مختلفة فلم يكن من جهة العقل الفعال بل هي بسبب الحركات السماوية فان الفلك لما كانت تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها الاستعدادات في هيولى العناصر فهاهنا حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كانت او وضعا او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث

اختلافها

فيصدر عنه الهيولى العنصرية والصور المختلفة بشرط استعداد الهيولى العنصرية وليس استعداد الهيولى لقبول الصور من جهة
العقل المفارق والا لما تغير بل استعداد ما بسبب الحركات السماوية وكل حادث مسبوق بشرط مسبوق بحادث لان الحركة [illegible]

آخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد حادث آخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث المفروض وهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود والثاني يقتضي قبل كل حادث حادث لا الى اول وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان الحادث اما لم يوجد دائما لكان بعد حادث آخر ولم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث قلنا لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لا بد له من ان يكون مسبوقا بحادث آخر لان العلة التامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع الاجزاء فاما ان يوجد الحادث معها في الازل اولا وكلاهما محال اما الاول فلاستلزامه قدم الحوادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن العلة التامة فكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فكل حادث يكون مسبوقا بحادث آخر لا الى اول وهو المط وهذا الجواب دليل يدل على هذا المط من غير افتقار الى ما ذكره المص من الترديد قال فان قيل [اقول] حاصل هذا الاعتراض وهو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو برهان التطبيق وتقريره ان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الغير المتناهية احديهما من مبدأ معين الى غير النهاية وثانيهما من مبدأ آخر قبل الجملة الاولى بمرتبة واحدة اي بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية من الجملة الاولى بذلك الواحد واطبقنا الثانية على الاولى بان يقابل الاول من آحاد الجملة الثانية بالاول من آحاد الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا الى بقية الآحاد فاما ان ينطبق آحاد الجملتين

النقصان

فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدأ [illegible]
ما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية على الاولى بان نقابل الاحد الاول من جملة الثانية [illegible]
فاما ان تتطابقا الى غير النهاية او تنقطع الثانية كسبيل الى الاولى

لا الى

والالكان الزائد مثل الناقص هف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه
والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا

لا الى نهاية او ينقطع آحاد الجملة الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزائدة والناقصة وكذا الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهي الجملة الثانية لتناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد على الجملة الثانية بالعدد المتناهي والزائد على المتناهي بالعدد المتناهي لا بد ان يكون .. فيلزم تناهي الجملتين على تقدير لا تناهيهما وهذا المحال انما لزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فيكون مستحيلا وهو المط ولسائل ان يقول ان اريد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين فلا نم انهما ان لم تتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيها ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفين لعدم الطرف لا لانقطاع مع الوجود فيلزم انقطاع الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون بازاء كل جزء من الاولى جزء من الاخرى فلا نم انهما ان تطابقا بهذا المعنى يستلزم تساويهما ولم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب ان الاجزاء الثانية لا تنتهي الى جزء لا يوجد بعده جزء آخر منها يقع في مقابلة جزء من الاولى يوجد بعده جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاولى لا الى نهاية لا لتساويهما في الاجزاء ليلزم تساوي الزائد والناقص وهذا كما في الاعداد والجمل فان اجزاء كل منها غير متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نجد ان المراد بالتطابق هو المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الناقصة مقابلا بالجزء الاول من الجملة الاولى ووجد بازاء كل جزء منها الاخر

المستلزمة

الاولى

من الثانية من غير تقادم عن الاولى فلا لزوم التساوي اذ ذاك امر ضروري لا ينفك
الامر ان كان معاندا لما بر العقل وفيه نظر واما التمثيل بالخردلة والجبل فسقوط
في غاية الوضوح لان اجزائهما وان كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل
بل غاية الامر فيهما ان كل واحد منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما
ولئن فرضنا فرضا محالا ان اجزائهما الغير المتناهية موجودة بالفعل فذلك ايضا
لا يوجب تساويهما في المقدار اذ التساوي في المقدار انما يلزم ان لو كانت الاجزاء
متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال وتبين عندك صدق
المقال فاذعن للحق بكل حال ولا تغتر فيه فانه من شيم الابطال قال حاجة في احوال
الآخرة اقول اورد المصنف في هذه الطائفة مسائل الاولى في اثبات بقاء النفس بعد
الموت الثانية في اثبات اللذة العقلية للنفس الثالثة في اثبات الالم العقلي لها
ويشارك في المسألة الباقية مراتبها بحسب اللذة والالم فبقاء النفس بعد الموت هي احوال
الآخرة وانما رسم البحث عن هذه الاشياء بالهداية لانه باحث عن هذه الاشياء بدء فعلم
ما يكثر بها من انتفائها قال هداية اقول يريد ان يثبت ان النفس بعد الموت باقية
والبرهان على ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد وتفنى او تبقى موجودة
وعلى تقدير بقائها اما ان يتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة
ابدا والاول باطل لان الشيء الذي فسد لكان فيه شيء بالفعل وشيء آخر يقبل
الفساد اذ الشيء لا يجوز ان يكون قابلا للفساد فان الحاصل لا يبقى مع الفساد

والحاصل

يكون والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول والحاصل
ان الحاصل هو النفس والقابل للفساد هو البدن لان البدن انما يكون محلا
لفساد النفس اذا كان محلا للنفس ويكون النفس صورة حالة فيه فان
ما يكون الشيء محلا للفساد وشيء آخر هو ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الآخر
فيزول الثاني عن الاول كما ان ما يكون الشيء محلا لامكان شيء آخر هو ان يكون
الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول
محلا له فلو كان البدن محلا للفساد النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس
والنفس صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس مجردة غير
حالة في المادة فلا يكون البدن قابلا للفساد النفس فيكون الفساد والقابل للفساد
جزئين للنفس فيلزم تركيبها وقد تبين انها بسيطة حيث ثبت ان النفس لا تنقسم
وكذا الثاني لان النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ
لزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان والتالي باطل اما الملازمة فلان النفس
قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول
النفس يفيض عليه من المبدأ نفس تتعلق به فكل بدن يتعلق به نفس حادثة
عند تمام استعداده لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم
ان يتعلق به نفسان وهو نح واما بطلان التالي فلان كل احد يعلم بالبديهة
ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت بطلان المقدم وهو تعلق النفس بالبدن

ان تعلق النفس ببدن او على سبيل التناسخ فهو باطل

اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا
على تصور معنى اللذة قدمها او لا فقال اللذة هي ادراك الملائم من حيث انه
ملائم اي اللذة هي ان يدرك الشيء المدرك ما يلائمه من المدركات من حيث
انه ملائم فملائم كل مدرك ما يكون مؤثرا عنده مرغوبا له كطعم الحلاوة عند حاسة
الذوق والنور عند البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية والامور الماضية
عند القوة الحافظة التي تلتذ بتذكرها وقيد بالحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم
لا من حيثية ملائمة فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر فانه ملائم من حيث انه
نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث انه نافع ادراكه من حيث انه ملائم
فيكون لذة وادراكه لا من حيث انه ملائم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا التمهيد
فنقول النفس الناطقة لها ملائمات وهي المعقولات التي من شان النفس
الناطقة ان يحصل لها ادراكها مثل ان يحصل لها ما يمكن لها من ادراك المبدأ
الاول بانه واجب الوجود كامل بالفعل من جميع الجهات بريء عن القوة منزه
عما لا يليق بذاته من النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن والنظام
الاليق ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على الترتيب الواقع من العقول
المجردة والنفوس الفلكية وغيرها حتى يرتسم فيها صور جميع الموجودات على النظام
الذي وقعت عليه فتصير عالما عقليا مضاهيا للعالم الروحاني والجسماني
وهذه الادراكات بعد حصولها للنفس الناطقة لا تزول عنها بمفارقة البدن لانها

من حيث انه مر ادراكه

من حيث هي هي

والاجرام السماوية والمركبات
والبسائط العنصرية وما
يحصل منها من المركبات

على سبيل التناسخ واذ قد بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو
بقاء النفس بعد خراب البدن مفارقة ابدا وهو المطلوب هذا تقرير هذه الحجة
على وفق ما ذكره المصنف وفيه المناقشة على المط اذ قد تبين فيما سبق بطلان
التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث الابدان وقد تبين حدوث النفس هناك
بما يتوقف على بطلان التناسخ وهو مصادرة على المطلوب ويمكن ان يستدل
على حدوث النفس بحدوث البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو
ان يقال لو كانت النفس قديمة مستمرة الوجود من الازل الى حين تعلقها
بالبدن لكانت متعقلة لوجودها المستمر تعقلا مستمرا كذلك لان تعقلها لوجودها
لكونه بحسب الذات لا بالآلات يمتنع انفكاكه عن الذات ومهما كان كذلك
لزم كون النفس متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا ينافي
تعقل الوجود لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا يزيل التعقل المستمر السابق
فيبقى بعد التعلق وهو المعنى التذكر فلو كانت النفس قديمة كانت متذكرة
لوجودها المستمر بعد التعلق والتالي باطل فكذا المقدم فاذا بطل كونها قديمة ثبت انها
حادثة فيكون مسبوقة بالمادة وكل حادث مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه
على حصول مادته تامة القابلية فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية
مادتها التي هي البدن فيكون حادثة بحدوث البدن التام القابلية لها
وهو المط قال هداية اللذة ادراك الملائم اقول لما كان المقصود من هذه الهداية

اثبات

لانها لا تحتاج في تعقلاتها الى الالات الجسمانية بل ينبغي ان تزداد بذلك الادراكات
قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة التي
كانت تحجبها عن ظهور خواصها فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها
ابتهاج بالذات القوية المستعلية ما لا مناسبة بينها وبين اللذات الحاصلة
للقوى الحيوانية اذ اللذة تتبع الادراك والمدرك كمالا ونقصانا ولا مناسبة
بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية وكذا بين الادراكين فلا مناسبة
بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال قيام التعلق لوجود المانع منه وهو
ما ذكرنا من العوائق البدنية والعلائق الجسمانية قال وهذا الالم
ادراك للمنافي اقول اشبه نوع من الهداية الالم العقلي للنفس الناطقة فيفسر اولا
الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي الشيء هو مقابل
وفائدة قيود الحيثية ههنا على مثال ما ذكرنا من الفائدة في تعريف اللذة ثم قال
ومنافي النفس الناطقة هي الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت وكانت تلك
الهيئة الردية المضادة لكمالها المنافية متمكنة فيها ادركتها من حيث انها
منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة لما تبين ان الالم هو ادراك المنافي من
حيث انه مناف قال وهذه النفس الكاملة اقول كمال النفس الناطقة بحسب
القوة العملية تبرؤها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار
كمالها النظري لا يخلو من ان تكون متصفة بالكمال اولا وعلى التقديرين لا يخلو من ان تكون

شوق الى الكمال اولا وباعتبار كمالها العملي لا يخلو من ان تكون نقية عن الهيئات
المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العملي الى كل
واحد من حالاتها الثلث باعتبار الكمال النظري انقسم كل واحد من
الحالات الثلث النظرية الى قسمين كما تكون الحالة مع نقاء النفس عن
الهيئات المذكورة ولا معه فالمصنف اورد الحالة الاولى في هذه الهداية
مع تفصيلها الى قسميها وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب
السعادة والشقاوة في الاخرة وبيان النفس الكاملة المتصفة
بالتصورات الحقة والتصديقات اليقينية اذا فارقت البدن وكانت
نقية عن الهيئات الردية البدنية المضادة لكمالها متنزهة عن العلائق
الجسمانية العائقة عن الاتصال بعالم القدس انتظمت مع الملائكة
المقربين مستغرقة في جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر
وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر وان فارقت وهي غير نقية عن تلك الهيئات تبقى بسبب ما تمكن
فيها من الهيئات محجوبة عن الاتصال بعالم القدس وتحصل لها
عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم لازما لها بل عارضا يزول بزوال
الهيئة الموجبة له من بقاء هذا الالم يختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف
رسوخ الهيئة قوة وضعفا قال وهذه النفوس الناطقة اقول اورد في
هذه الهداية الحالة الثانية وهي ان تكون النفس خالية عن الكمال مشتاقة

على سبيل الاجمال من غير تفصيل لها الى قسميها وبين مرتبة النفس مع هذه الحالة
من السعادة والشقاوة وتقريره ان بعضا من النفوس الناطقة قد تتفطن بسبب
ما يتفق لها من كسب المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية انها
لو اشتغلت بتحصيل المعارف الحقة والعلوم اليقينية التي يعبر عن كل عاقل
غير معاند انها فضيلة وكمال وان ما يضادها من الجهل رذيلة ونقصان و
بذلت المجهود في اكتسابها بالنظر مثل ما اتفق لها من الاكتساب في الامور الجزئية
لحصل لها تلك المعارف والعلوم وكملت بها الكمال الممكن لنوعها فاذا تفطنت
هذا التفطن وظهر لها من شانها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل
شوق وميلان ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق كامن فيها لا يظهر لها
ظهورا يعتد به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك
الشوق فاذا فارقت البدن وليس معها شيء من الكمال الممكن حاصلة
عن كسبها مع تعلقها بالبدن واشتغلت عما كانت شاغلة لها عن الكمال
من اللذات الحسية والوهمية ظهر لها شوقها الى الكمال ظهورا تاما لزوال ما
يلهيها عنه من العلائق وقد حصل لها اليأس عن الكمال الذي هي مشتاقة
اليه لفوات آلة التحصيل فيعرض لها الم شديد وهي الم النار الروحانية الموقدة
التي تطلع على الافئدة قال وهذه النفس الساذجة اقول اورد في هذه الهداية
الحالة الثالثة وهي ان تكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسمها
الى قسميها مبينا ما للنفس مع كل منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة الساذجة التي

لم تكتسب العلم وما يتبعه من الشوق الى الكمال اذا فارقت البدن وكانت
خالية عما يؤلمها من الهيئات البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص
عن الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيئات الردية وان لم يحصل لها
ما يحصل للنفس الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فيعلم
من هذا ان البلاهة التي توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى
الخلاص من فطانة بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن الذي يوجب انبعاث صاحبها
الى تحصيل الكمال وان فارقت وشيء من الهيئات الردية متمكن فيها تتألم
لفقدان البدن الذي به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها
كهيئة السيئة التي لا يمكن تحصيل مقتضاها من التلذذ باللذات الحسية لفقد
الالات البدنية الغائبة عنها بالموت فهي كمن هو في معتقل سلاسل العلائق
من غضب وعذاب اليم لكن هذا الالم لا يكون لازما بل زائلا كما ذكرنا في الحالة الاولى
ولنكن هذا آخر ما قصدنا ايراده في هذا الشرح من الفوائد واودنا ان نطوي هذا الملك
من الفوائد حامدين لله تعالى على التوفيق لاتمامه على نحو ما املنا من الاقتصار
في تلخيص قواعده والاكتفاء على حسب الامكان في تحقيق مقاصده والتزام شرائط
الانصاف في المباحثات والتحرز عن الاعتساف في اثناء المناظرات هذا مع
اعترافي بالعجز والقصور واتساب معظم القوى الى النقصان والفتور والله تعالى
يمن علينا وعلى من يشاء من عباده بالفضل والانعام ويدخلنا في رحمته انه ذو الطول والاكرام

[illegible] على ما قالوا من توقف الأمور [illegible] الأجزاء الرشية الشفافة فوق الأفق مقابلة الشمس حالها تكون [illegible] الشمس قرب [illegible]

[illegible] منفصل اشكالا تنزل وكونها قدام جسم كثيف ليتعكس عنها الأشعة لو افقه وكونها بحيث ينعكس الشعاع البصري من كل واحد من تلك [illegible]

[illegible] زاوية الشعاع والانعكاس فهذه الأمور ظاهرة بعد أدنى تأمل بل بدونه الابتداء والأمر الذي سنذكر فإنها يحتاج [illegible]

[illegible] كلامنا هاهنا وجلاء بتي مع لناظر من حاله والمبصر من نقطها اما الذي سنذكر فستذكر واما هذا فإن علم ان الناظر اذا [illegible]

زاوية [illegible] تلك الأجزاء ووصل منهم الشعاع البصري الى جزء منه حصل هناك زاوية اذ كل جسم [illegible] وان كان قطرة كان فيه نقطة فإذا وصل الخط

اليه لا بد وان ينطبق على نقطة منه وبين نقطة اخرى فوقه وتحته فيحصل زاوية لا محالة تحيط منهما احد ضلعيها هذا الخط والآخر نقطة ذلك الجسم فهذه الزاوية

الحاصلة [illegible] زاوية الشعاع وكذا بين كل جزء وبين الشمس خط مستقيم ضرورة تقابلهما ولا شك في وقوع زاوية بين هذا الخط وبين نقطة ذلك الجزء ايضا فوقه

[illegible] وقوع زاوية اخرى بينه وبين الخط البصري وهذه لا حاجة بنا اليها واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشعاع البصري الواقع على كل جزء من تلك الأجزاء

اذا انعكس الى الشمس فعلى ما عرفت يلزم حصول زاوية بين الخط المنعكس وبين نقطة ذلك الجزء بلا شبهة فهذه زاوية الانعكاس فيجب ان ينطبق الخط المنعكس

على الخط المستقيم الشمسي ويتعين زاويته وان يتساوى هذه الزاوية زاوية الشعاع وكونها واقعة على هيئة الاستدارة بحيث لو ادرنا الخط الشمسي الواصل

[illegible] الى قطب الأفق الماد بدائرة ارتفاع الشمس [illegible] على جميعها ومعرفته موقوفة على معرفة دائرة ارتفاع الشمس والأفق وقطره ودرن

[illegible] دائرة الارتفاع فالأفق دائرة عظيمة تفصل بين ما يرى من الفلك وبين ما لا يرى وقطباها نسمتا الرأس والقدم ودائرة ارتفاع الشمس

الدائرة [illegible] ايضا دائرة عظيمة تمر بسمتي الرأس والقدم وبطرف الخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الأعلى مارا بمركز الشمس

فما بين طرف الخط والأفق منها يسمى ارتفاع الشمس اذا كانت فوق الأفق وانحطاطها اذا كانت تحتها ولا سمح ابن الارتفاع [illegible]

هذه دائرة الأفق بنقطتين متقابلتين [illegible] انتقال الشمس يسمى كل منهما نقطة السمت وما بينهما وبين احد نقطتي المشرق والمغرب

[illegible] الأفق يسمى قوس السمت [illegible] يسمى الدائرة السمتية والقطر خط ينصف الدائرة وما يقسمها منصفا اولا فهو وتر [illegible]

[illegible] الأفق الا بدائرة ارتفاع الشمس الخط الواصل من نقطة السمت الى نقطة السمت واذا عرفت هذا عرفت ما قلنا بحيث لو ادرنا

[illegible] فاذا تمت الأمور ونظر الانسان الى تلك الأجزاء انعكست الأشعة منها الى الشمس فيؤدي كل منها ضوءها دون [illegible]

[illegible] فيرى قوسا قريبة من نصف الدائرة مختلفة الألوان لاختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الأجزاء كما هو معلوم من النظر

[illegible] المرآة الملونة فهذا اجمال ما هو البيان الإجمالي الكافي [illegible] الأجزاء [illegible] ومن اراد الزيادة فعليه بمراجعة الكتب [illegible]

[illegible] ما ذكرنا [illegible] فلعلك [illegible] هذه الفصول تقف عليها على ما تقرر امكن ان تصور [illegible] واوم النظر اليها

[illegible] اردت نظرا وامعانا زادت حسنا واحسانا هذا ما قاله الحكماء على ما اشرنا اليه واما الخبر فلا ولي

[illegible] على انه قال [illegible] قالوا [illegible] تعالى القوس السماء [illegible] لان قزح اسم الشيطان

والله الهادي الى سواء السبيل

[illegible]

[illegible]

۱۴۱